

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٧

الأربعاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

الرئيس راجاباكسا (تكلم بلغة السينهاالا والتاميلية،
وقدم الوفد نصا بالانكليزية): تمنى سري لانكا الرئيس على
انتخابه لهذا المنصب الرفيع. ونحن واثقون بأن إرشاداته
ستمكن الجمعية العامة من إحراز تقدم بشأن القضايا المهمة
التي تواجه البشرية وجعل عمل الأمم المتحدة ودورها أكثر
صلة بحياة البلائين من البشر.

رغم أن لغتي الأم هي السينهاالا، اسمحوا لي أن
أفصح عن بعض الأفكار باللغة التاميلية. السينهاالا والتاميلية
هما لغتا شعب سري لانكا. وكانت اللغتان تُستخدمان على
مر القرون، وهما غنيتان أدبيا وتُستعملان في بلدي على
نطاق واسع ومعترف بهما، باعتبارهما اللغتين الرسميتين.

ومع اتساع نطاق الديمقراطية في بلادنا، ستزداد
الروابط بين شعبي السينهاالا والتاميل في سري لانكا قوة
وستظل قوة رئيسية لنموها في المستقبل. وسنسير نحو حرية
أكبر ووحدة دائمة نحن مقبلون عليهما كأمة.

إن موضوع مناقشتنا - وهو "أثر أزمة الغذاء العالمية
على الفقر والجوع في العالم وضرورة جعل الأمم المتحدة

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس
السيد بيك (جزر سليمان).
افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

خطاب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية
سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع
الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سري لانكا
الديمقراطية الاشتراكية.

اصطحب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية
سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية، إلى داخل قاعة
الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن
الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة
السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا
الديمقراطية الاشتراكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وبصفتي الرئيس الحالي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، يشرفني أن أقول إننا في مؤتمر القمة الأخير أكدنا عزمنا كمنطقة على تقديم مساهمتنا في مواجهة أزمة الغذاء وجعل منطقتنا تحيي دورها التاريخي البالغ الأهمية في إنتاج الغذاء بأن نصبح مرة أخرى سلة حبوب رئيسية للعالم. واتخذنا أيضا قرارا بشأن التأسيس والتشغيل الفوري لبنك الغذاء التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ونعتقد أن تلك الآلية ستساعد بدرجة كبيرة في ضمان كل من أمن الغذاء والتغذية لشعوب جنوب آسيا. وستسهم تلك المبادرة في الجهود العالمية الأكبر التي أطلقناها في روما، في حزيران/يونيه هذا العام، لتفادي أزمة الغذاء وتخفيف وطأها.

ويجب علينا أيضا إيجاد حلول عادلة وعملية لأزمة الطاقة. يجب تنويع إمدادات الطاقة من خلال تطوير تكنولوجيات متقدمة وأكثر نظافة وفعالية ومجدية أكثر من حيث التكلفة لكل من مصادر الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة. ويجب أن نعمل من أجل الحفاظ على الطاقة ومصادر تقبل واقع الاعتماد على الوقود الأحفوري لفترة أطول بكثير.

ومن البديهي بالمثل حتمية نقل التكنولوجيا الجديدة إلى البلدان النامية. ففي منطقتنا، سنستخدم موارد متزايدة من المواهب البشرية والعلمية لتطوير التكنولوجيات لدينا، وسنستخدم الموارد الطبيعية أفضل استخدام، وهي الشمس والرياح والمحيطات، والتي نملكها بوفرة، وهي لا تخضع لقيود السوق. لم يعد من الممكن السماح بترك احتياجات البشر تحت رحمة أسواق المضاربة أو الأسواق المقيدة.

وتحقيقا لتلك الغاية، ترى سري لانكا أن الأمم المتحدة ووكالاتها يجب أن تأخذ زمام القيادة في وضع إطار للتعاون الدولي. ونحث على توخي الحذر في الاندفاع نحو استخدام الوقود الأحفوري لوقف اعتمادنا على الوقود

أكثر ديمقراطية“ - هو في الحقيقة موضوع يتسم ببعده النظر. إنه يركز على أحد احتياجات البقاء المهمة للبشرية، إضافة إلى أنه أحد الاحتياجات المؤسسية الرئيسية لهذه الهيئة العالمية. وقد باتت أزمة الغذاء العالمية واقعا مخيفا وقد تكتسب أبعادا أكثر خطورة إذا فشلنا في اتخاذ إجراء عاجل وجماعي. وبالمثل، فإن أما متحدة أقل ديمقراطية هي عرضة لخطر أن تصبح أقل فعالية وأقل مصداقية، وهو ما يثير شواغل كبرى بشأن شرعيتها.

من خلال مجموعة مشروعات ذات تأثير إقليمي، ستساهم سري لانكا في زيادة إنتاج الغذاء، حيث تزيد الاستثمار في الزراعة والبحوث وتبادل التكنولوجيات وأفضل الممارسات. ذلك جزء لا يتجزأ من التمكين الريفي البالغ الأهمية في العالم النامي، حيث أن الغالبية العظمى من شعبنا يعيشون في الريف ويعتمدون على الزراعة في معيشتهم. وسيطلب تحقيق الأمن الغذائي تعزيز وتنشيط القطاع الزراعي. ويتطلب ذلك تمكين أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال مجموعة تدابير. وتمثل هذه خطوات جماعية نتخذها جميعا في منظومة الأمم المتحدة. وتعتبر سري لانكا أن الاكتفاء الذاتي هو الحل للتغلب على أزمة الغذاء ومنح القوة للأمم. فلم يعد بإمكاننا أن نتوقع من المزارعين في البلدان النامية أن يكونوا بصفة رئيسية منتجين لأسواق التصدير.

وفي ذلك السياق، يظل تنفيذ الشبكات الفعالة للأمان الاجتماعي أولوية باعتبارها ضمانا وتمكينا. ولذلك، أدخلنا إجراءات للضمان الاجتماعي مثل إعانات الأسمدة ومضائد الأسماك. والمشورة التي تقدمها بعض البلدان القوية والمؤسسات العتية تتعارض مع ذلك. ولكن من الضروري ألا نأخذ بتلك المشورة وأن نصر على فعل ما هو أفضل للشعوب البريئة في بلداننا.

إيلام، وهي جماعة إرهابية منظمة بصورة جيدة، التي تستغل مشاكل عرقية مفترضة يجب، بل ويمكن، أن تعالج بالوسائل السلمية، ترتكب أعمال إرهاب صارخة ووحشية، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية، سعياً للحصول على قوة تفاوضية واعتراف سياسي وشرعية.

وأشعر بالحزن للخسارة في الأرواح والتدمير الناجم عن الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في باكستان.

إن حكومتنا ظلت دائما مستعدة لمعالجة أسباب هذه المسائل والتنفيذ الفعال للحلول السياسية والدستورية بغية تلبية تطلعات جميع الطوائف واحترام حقوقها. وما لم تقم به الحكومة ولا يمكن أن تقوم به هو أن تدع جماعة إرهابية مسلحة وغير قانونية، هي نمور تحرير تاميل إيلام، تحتجز جزءا من سكاننا، وهو جزء من طائفة التاميل، رهينة لذلك الإرهاب في الجزء الشمالي من سري لانكا وتحرم هؤلاء السكان من حقوقهم الديمقراطية في الرفض والانتخابات الحرة. وقد أثبتنا ذلك بالإجراءات التي اتخذناها في الماضي.

ولذلك، أعلنت الحكومة سياستها المتمثلة في المشاركة في الحوار والمناقشة مع القيادة الديمقراطية لطائفة التاميل، وهو شعب عاش في توافق مع أبناء سري لانكا الآخرين لقرون. واليوم، هناك قادة تاميل يشغلون مناصب وزارية مسؤولة في حكومة بلدي. وفي اجتماع عام عقد في كولومبو في أيلول/سبتمبر ١٩٠٤، قال مدع عام سابق لما كانت حينذاك تسمى سيلان، هو السير بونغبالام راماناثان، وهو سياسي تاميلي محبوب: "لقد زرت عدة بلدان في العالم. ولكنني لم أشهد في أي مكان عنصرا ودودا مثل السنهاليين، الذين يعتقدون أيضا قيما أخلاقية عالية". وكان ذلك هو نوع التوافق القائم بين التاميل والسنهاليين. ولكن جماعة شريرة قلبت كل ذلك رأسا على عقب.

الأحفوري. فقد رأينا بالفعل أن ذلك الاندفاع نحو الوقود الأحيائي قد أسهم في ارتفاع أسعار الغذاء. وسياسة سري لانكا تقوم على أساس أنه ينبغي عدم تحويل أو تخصيص أية أراضٍ صالحة للزراعة لإنتاج الوقود الأحيائي، مهما كانت ربحية ذلك في الأجل القصير. وكان من حسن الطالع أن سري لانكا تصرفت بشجاعة وبصيرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة دون أن تخشى ضغوطا كثيرة، وبالتالي، فإنها لم تواجه أي وضع يضطر فيه شعبنا لمواجهة الجوع أو المجاعة.

وبالنسبة لتغير المناخ، أكد زعماء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي مجددا على ضرورة مضاعفة الجهود في إطار إقليمي موسع من أجل حماية البيئة وحفظها وإنصافها. وشددنا على أننا ينبغي أن نسهم في إعادة الانسجام مع الطبيعة، وهو جزء من تراث جنوب آسيا. ونحن البشر تدخلنا في الطبيعة أكثر مما ينبغي ولفترة أطول مما ينبغي. وعلينا أن نقر بأن أخطار تغير المناخ هي من صنع الإنسان وأن إيجاد حلول لها يتطلب تدخل الإنسان أيضا.

ومنذ إصدار ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، يبدو أن التهديد الرئيسي بوقوع حرب قارية قد انحسر على الأقل. ومع ذلك، يستمر الكفاح العادل للفلسطينيين من أجل قيام الدولة.

واليوم، تجابه الأمم المتحدة وشعوبها بأفة الإرهاب سريع الانتشار، الذي يتجلى بأشكال مختلفة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية جسيمة عن إنقاذ الجيل الحالي والأجيال المقبلة من ذلك الخطر الجديد والمستمر. لقد تكلمنا بما فيه الكفاية؛ وأن الأوان لاتخاذ إجراء واضح في ذلك الصدد.

إن سري لانكا، شأنها شأن كثير من البلدان الأخرى، لم تنج من هذا الخطر العالمي. ونمور تحرير تاميل

التعاون بغية مساعدتنا في تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص المشردين داخليا وغيرهم من المدنيين المتضررين. وقال ممثل الأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخليا، الذي زار سري قبل أعوام قليلة:

”وحالة سري لانكا حالة غير معتادة، إذ توفر الحكومة المركزية المعونة الغوثية لأشخاص يقعون تحت سيطرة المجموعة المعارضة الرئيسية. وفي عالم مفعم بأمثلة تستخدم فيها الحكومات والمجموعات المتمردة الغذاء كسلاح ضد السكان المدنيين، تعتبر حالة سري لانكا حالة جديدة بأن تولى اهتماما أوثق إن لم يكن دعاية أكبر كسابقة هامة“. (E/CN.4/1994/44/Add.1، الفقرة ٦٧)

وحكومة سري لانكا تواصل هذه السياسة الإنسانية حتى اليوم، بالرغم من أننا نعلم أن الإرهابيين يستولون على جزء كبير من تلك الإمدادات الإنسانية. وإمداداتنا لا تقتصر على الغذاء؛ فهي تتسع لتشمل الأدوية وجميع المواد الأساسية الأخرى فضلا عن المدارس والمستشفيات، مع المدرسين والأطباء والمرضين وجميع الموظفين الأساسيين الآخرين. ولا يقتصر الأمر على ذلك؛ فالحكومة أيضا تشتري الأرز والمواد الغذائية الأخرى في تلك المناطق. وأعتقد أنه لا يوجد أي بلد في العالم توجد فيه حكومة تقدم تلك المساعدة الإنسانية لإرهابيين يهاجمونها. وحكومتنا تعتبر تقديم الإغاثة الإنسانية لسكانها مسؤوليتها الأولية.

ولا بد أن تعالج الحالة المعقدة في سري لانكا وأن تحل من خلال عملية ردع مناسبة لحفظ القانون والنظام والجهود السياسية المتأنية لبناء التوافق. لقد حققنا المهمة الصعبة لكنها أساسية المتمثلة في بناء السلام في المنطقة الشرقية ونحن على يقين من أن بمقدورنا تكرار الإنجاز ذاته في الشمال أيضا.

وسعت جميع الحكومات المتعاقبة في سري لانكا إلى حل المشكلة لفترة تزيد على ٢٥ عاما، بما في ذلك من خلال الوساطة الترويجية والرؤساء المشاركين الدوليين المشرفين على ما يسمى بعملية سلام تعامل معها الإرهابيون بازدراء. وفي كل المناسبات التي عقدت فيها محادثات بحثا عن السلام، انسحب إرهابيو نمور تحرير تاميل إيلاام بأوهى الذرائع ولجأوا إلى أسوأ أنواع الإرهاب، الذي يستهدف المدنيين الأبرياء بشكل عشوائي.

إن حكومتنا ليست مستعدة للكلام مع تلك الجماعة المسلحة غير القانونية إلا حينما تكون هذه الجماعة مستعدة لإلزام نفسها بإلقاء أسلحتها غير الشرعية وتفكيك قدراتها العسكرية والعودة إلى الصف الديمقراطي. كما أن الحكومة أوضحت أن الحكومة المنتخبة لا يمكنها أن تسمح ولن تسمح بتقويض السلامة الإقليمية لسري لانكا ذات السيادة والعضو في الأمم المتحدة وتقسيم أرضها. ورسالتنا هذه واضحة تماما.

ويتمثل هدف الحكومة في تمكين السكان من التمتع بفوائد العمليات الديمقراطية والتعجيل بالأنشطة الإنمائية في مناطق الوجود المكثف للإرهابيين. وسيكون ذلك مماثلا للتعجيل بالتنمية الاقتصادية الجاري في المقاطعة الشرقية لسري لانكا، حيث يوجد إرهابيون سابقون أصبحوا نوابا منتخبين بطريقة ديمقراطية، وأحد الجنود الأبطال السابقين الذي جندته نمور تحرير تاميل إيلاام هو الآن رئيس وزراء منتخب، بعد أن تخلى عن الإرهاب واعتنق الديمقراطية.

والأمر الهام أن إعادة الديمقراطية في شرق سري لانكا قد تحققت في أقل من عام واحد بعد تحريرها من براثن الإرهاب.

كما أن حكومتنا سعت لتعاون الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من الوكالات وتلقت هذا

المحمولة في مثل هذه الأنشطة الضارة. وذلك مجال هام يتعين على قادة العالم أن يركزوا عليه.

ومن الأهمية أن تتخذ إجراءات عاجلة وجماعية، على الأمدين القصير والطويل، بغية وقف مسار تلك التوجهات السلبية. ولن تتمكن من إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإحباط العناصر التي عقدت العزم على عكس مسار ما حققناه من مكاسب، إلا من خلال هذه الإجراءات الملموسة والمنسقة.

ونحن، كأعضاء في الأمم المتحدة، علينا أن نلتزم على نحو راسخ بشق طريق إلى الأمام يتجاوز القيود التي لم يتنبأ بها واضعو أسس هذه المنظمة العظيمة للبشرية. وإذا لم نفعل ذلك الآن، ستلاحقنا لعنات الأجيال القادمة.

وأود أن أختتم خطابي بمقطع من الدامابادا، وهو من كلام "المستنير":

"النصر يولد الكراهية،

المهزوم يعيش في ألم.

المسلمون يعيشون في سعادة، بعد تنحية النصر والهزيمة جانبا".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فيكتور يوتشينكو، رئيس أوكرانيا

إن دورة الجمعية هذه فرصة مؤاتية لتقييم ما أحرز من تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع أرجاء العالم. غير أنه من المؤسف أن نلاحظ، ونحن نقوم بذلك، أن معظم البلدان متأخرة عن الموعد المحدد. ويشكل ببطء وتيرة النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي، والاضطرابات المالية والمضاربات، وارتفاع أسعار الأغذية والوقود، والآثار المترتبة على تغير المناخ عراقيل واضحة. كما أن الجزاءات المفروضة، في أعقاب الاحتجاجات، على زعماء بعض البلدان وعلى قياداتها، على أساس دورهم السياسي، تستهدف الشعوب البريئة لتلك البلدان في واقع الأمر.

ومما لا شك فيه أن الازدياد المطرد للتهديد الذي يشكله الإرهاب الدولي، وما يتصل به من أنشطة مثل تهريب الأسلحة غير القانونية، والاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والشركات التجارية العملاقة التي تديرها جماعات إرهابية كلها أمور تقوض مقومات البشرية والحضارة. ويبدو أن الخطوات المتخذة للقضاء على هذه الأنشطة غير القانونية لم تكن فعالة. ويزيد هذا الأمر من تعقيد جميع الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى المضي قدما صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والإرهاب بطبيعته، كما أكدت مرارا وتكرارا، يقوض حتى إنجازاتنا المتواضعة.

وهناك خطر مماثل آخر يدهم أطفالنا، وهم أغلى ثروة لأي دولة من الدول. وأعني بذلك انعدام أمن الفضاء الحاسوبي الذي لم يسهم في إفساد عقول أطفالنا فحسب، بل يعرضهم أيضا للوحوش الضارية من قبيل محبي تعاطي الجنس مع الأطفال، وتجار السلاح، والمواقع الإباحية على شبكة الإنترنت. وقد قامت سري لانكا بمنع المواقع الإباحية وما شابه من المواقع التخريبية التي يوفرها مقدمو خدمات الإنترنت. كما نراقب ونفرض القيود على استخدام الهواتف

ويتمثل التحدي الرئيسي الذي نواجهه في إهمال وتقويض معايير القانون الدولي والشؤون الخارجية.

ونشهد توجهها لتدمير النظام العالمي، الذي يقوم على الإرادة الدولية الراسخة واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحدودها القائمة.

ولأوكرانيا الحق في النطق بهذه الكلمات. فقد كنا من بين مؤسسي الأمم المتحدة وشاركنا في وضع ميثاقها.

ونحن دولة اجتازت محنا طاحنة واسترجعنا الكومنولث بطريقة مشروعة ومعترف بها. ويحضر معنا في هذه القاعة ممثلو عشرات الدول التي تشاطرنا هذا المصير.

وتشكل الأحداث التي وقعت مؤخرا في القوقاز مصدر قلق بالغ لنا. وأعرب عن تعازينا في المأساة التي تعرض لها كل فرد وكل أسرة بغض النظر عن العرق أو الولاء - من أبناء جورجيا وأوسيتيا وروسيا على حد سواء. فالمعاناة لا تفرق بين الشعوب. لدى كل شخص الكرامة والقدرة على تمييز الحقيقة والنفاق والعدوان المتعمد والتلاعب بالرأي العام والدعم الصريح للذعة الانفصالية.

إن أوكرانيا تدين جميع أعمال العدوان واستخدام القوة التي حصلت في المنطقة. وهي تدين بقوة خرق السلامة الإقليمية وحرمة الحدود الجورجية وضم أراضيها بقوة السلاح.

إن أوكرانيا لا تعترف باستقلال جمهوريتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المعلنين ذاتيا. كما أنها لا تعترف، بل وتدين، محاولة التأكيد الشرعي والانفصالي لوضع الدولة لأية أراض. وهذا الموقف أساسي بالنسبة للسياسة الخارجية الأوكرانية.

إن الانحراف عن مبادئ الأمم المتحدة، مثل استخدام القوة وتحديد خطاب الحرب الباردة، يثير قلقنا البالغ. فتلك

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس أوكرانيا.

اصطُحِب السيد فيكتور يوتشينكو، رئيس أوكرانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيكتور يوتشينكو، رئيس أوكرانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يوتشينكو (تكلم بالأوكرانية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أحاطب المجتمع العالمي: أي الأمم المتحدة وأكبر هيئاتها التمثيلية، الجمعية العامة.

على غرار الدول الأعضاء الأخرى، أعرب عن امتناني لمثل مقدونيا، السيد سرجيان كريم، على ما قام به من عمل فعال بوصفه رئيس الجمعية في دورتها السابقة.

وأهنئ السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، ممثل نيكاراغوا، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأتمنى له كل التوفيق في هذا الوقت العصيب.

وأنا على اقتناع بأننا نشاطر جميعا نفس الإحساس. فقد ولى زمن الخطب الجوفاء والمناقشات العامة. ونشعر بمحبة رباح باردة على العلاقات الدولية تُعقد المسؤوليات المتبادلة وتُخفف من وطأها. فتفاوت درجات الحرارة والضغط يؤدي إلى الإعصار. وتغيرات الطقس في السياسة العالمية تؤدي إلى آثار مماثلة.

لقد أصبح وهم القوة الكبير اليوم مكمّن ضعف في آخر المطاف وأكبر وسيلة لنشر المثل العليا وتشكيل القوى.

ويتوافق برنامجنا الوطني مع التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. فأوكرانيا سوف تساهم بشكل ملموس في العمل المشترك لحل أزمة الغذاء العالمية كونها أحد البلدان التي تمتلك أجود أنواع التربة السوداء في العالم.

ونحن نخطط لتوحيد جميع الجهود الممكنة لتطبيق سياسة فعالة وعادلة للطاقة. والمبادئ التي ينبغي اتباعها هي المنفعة المتبادلة والوفاء المتواصل بالالتزامات وعدم قبول أي ضغط متعلق بالطاقة.

إننا نكرر نداءنا من أجل تعاون عالمي أكثر فعالية في مجال البيئة. وتقدم أوكرانيا مبادرة لوضع اتفاق طارئ ملزم - وهو الدستور العالمي للبيئة - ولإنشاء نظام أحادي الهيكل للحماية البيئية والإيكولوجية، يتمتع بالسلطات والآليات ذات الصلة في الأمم المتحدة.

إننا ننوي إعادة إحياء الجهود في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى الخطيرة. فتلك المشكلة تبقى مطروحة بقوة بالنسبة لأوكرانيا.

وسوف تواصل أوكرانيا بلا شك متابعة الطائفة العريضة من المهام والتحديات المشتركة، بدءاً بمشاكل الفقر وحتى الاتجار بالبشر والإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن الخط الذي نتبعه واضح. فسياستنا تستند إلى القيم الديمقراطية والحوار المفتوح مع جميع الشركاء ذوي الثقافات المختلفة، والاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان الأساسية. ويشرفني التوجه بنداء إلى المجتمع الدولي من أجل التضامن.

سوف تحيي أوكرانيا هذه السنة الذكرى الخامسة والسبعين للمجاعة الكبرى - الهولودومور، التي حصدت أرواح حوالي ١٠ ملايين من مواطنينا. إن نوايانا غير موجهة ضد أي شعب أو دولة. ونحن لا نبالغ في حزننا ولا نقلل من

العمليات تشكل تهديدا محتملا لكل من أوكرانيا والبلدان الأخرى في المنطقة.

ولا يمكن حل تلك المشكلة من خلال العزلة أو العزلة الذاتية أو تبادل الاتهامات. هناك سبيل واحد فقط للخروج من المشكلة. فمن خلال حسن النوايا والإرادة المشتركة سنوحد قيمنا والأهداف التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية.

ومع تحمل كامل المسؤولية عن السلام والأمن، يجب أن نوقف الاضطرابات التي تسببها التزعة الانفصالية، والتي يمكن أن تتحول إلى نقمة على المحرضين أنفسهم. من الضروري رفض لغة الابتزاز والتهديد. وأوكرانيا ترفض أي نوع من الضغط المتعلق بسبل كفالة أمنها الخاص وبتحديد العضوية في هياكل الأمن الجماعي. فمحاولات التعدي هذه قصيرة النظر وذات مردود عكسي.

إننا ندعو إلى تعزيز دور مجلس الأمن، وهو الهيئة الوحيدة ذات السلطة الحصرية في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن العالميين. ونحن نحتاج إلى أن تكون قرارات المجلس متوازنة وأن تكون أعماله فعالة.

وأوكرانيا تدعم جميع الجهود الهادفة إلى تحقيق تسوية سلمية وحلحلة الوضع في جنوب القوقاز وهي سوف تتعاون بشكل تام في تلك العملية. وسنتابع بحرص وبصرامة أنشطتنا المتعلقة بحفظ السلام، وسوف نشارك في تسوية الصراعات الطويلة على أساس احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود وحقوق الإنسان والحريات والكرامة.

إن العالم ينتظر ردا واثقا وإيجابيا من الأمم المتحدة. وهو يحتاج إلى تجديد الثقة بجهودنا الجماعية وإلى تقييد صارم بمعايير القانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باراغواي.

اصطُحِب السيد فرناندو لوغو منديس رئيس جمهورية باراغواي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرناندو لوغو منديس، رئيس جمهورية باراغواي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لوغو منديس (تكلم بالإسبانية): باسم دولة باراغواي، أود أن أعرب لكم يا سيدي الرئيس عن أحر التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. أتمنى لكم كل النجاح.

في هذا المكان تخط دول العالم كل عام تاريخاً يجب أن يسمو على مجرد الخطاب السياسي النبيل وأن يكون أداة لنظم الشعر - شعر القضاء على الجوع، واعتناق المساواة بين الأمم وبناء عالم أفضل للجميع. وأعتقد أنه، في يوم ما، سيزداد تكريس هذه البنايات العملاقة - التي شيدت بهدف منع نشوب الحروب - لتوفير الخبز والقضاء على الجوع وسوء التغذية في كل أنحاء العالم وإنقاذ الملايين من كل أنواع المرض والعنف.

بعد ٦١ عاماً من حكم الحزب الواحد ولأول مرة في تاريخ بلادي السياسي، وصل حزب إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع - وهي الوسيلة المناسبة بموجب المبادئ الديمقراطية. إن باراغواي تحلق على رياح التغيير الديمقراطي التي تهب في شتى أنحاء المنطقة. والحكومة الجديدة التي أمثلها هي استجابة جلية للحاجات الكثيرة التي برزت والفرص التي ضاعت في العقود الأخيرة. ففي هذا العام، صوت المواطنون من أجل قدر أكبر من العدالة الاجتماعية ولوقف التدمير المكثف للبيئة، ولمكافحة الفساد والصفقات

شأنه. لقد كان القصد من الجوع في أوكرانيا هو الإبادة الجماعية وقد ترافق ذلك مع القضاء التام على النخبة الوطنية والقيادة العامة والكهنوت. وكان الهدف هو إخضاع أمة مؤلفة من الملايين لأنه، ووفقاً للنظام، كان هناك العديد من البشر الذين يتوجب نقلهم إلى سيبيريا.

من المهم أن تشجع خطواتنا هذه البلدان الأخرى التابعة للاتحاد السوفياتي السابق على إيجاد الحقيقة. ونحن نتشاطر آلام جميع الناس المتضررين - الروس والبيلاروسيين والكاكازاخستانيين وعشرات الأمم الأخرى. وندعو إلى إحياء مشترك لذكرى كل مأساة وطنية وعدم التسامح مع أية محاولات جديدة لوضع هالة من البطولة حول ستالين ونظامه. لدينا أمثلة بالغة القيمة للتفاهم المشترك مع بولندا وهنغاريا ودول أخرى. ولقد وحدتنا الذكريات الصادقة والأمانة عن الماضي ولم تفصلنا. ونأمل لذكريات ضحايا الهولودومور والجرائم الأخرى للأنظمة الاستبدادية أن تمنع العالم من تكرار مثل هذه الكوارث.

إنني أؤمن بقدرتنا على التصدي بفعالية لكل تحد يواجهه العالم. وأوكرانيا مصممة على أن تعمل من أجل ذلك. سنتصرف باعتبارنا شركاء متفانين. فكل شيء في متناول أيدينا. وأنا أؤمن بقوتنا وإرادتنا وحكمتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطُحِب السيد فيكتور يوشينكو، رئيس أوكرانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئيس الرئاسة.

خطاب السيد فرناندو لوغو منديس، رئيس جمهورية باراغواي

محاولة لإعادة إحياء أساليب عفى عليها الزمن للوصول إلى السلطة.

وإن الحكومة الجديدة، التي تولت السلطة في ١٥ آب/أغسطس، تتخذ نهجا استباقيا في إظهار تضامن تاريخي مع الشعوب الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وفي ردها السريع دفاعا عن الحكومات المنتخبة ديمقراطيا، مثلما كان الحال في جمهورية بوليفيا الشقيقة، وذلك في إطار اتحاد دول أمريكا الجنوبية. وتتوجه أيضا بالشكر إلى البلدان الشقيقة التي وقفت معنا في مواجهة عدم الاستقرار المحتمل وأعربت عن قلقها بشأن العملية الباراغواية وتضامنها معها.

لقد كان السبيل الوحيد لبناء علاقات اقتصادية هو من خلال آلية للسوق قد باعت أمريكا اللاتينية في المضاربات المالية في عقد الثمانينات وأغرقت قارتنا في الديون، وهُمشت دور الدولة ووسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء. تلك الآلية، التي فرضت علينا، ثبت أنها خاطئة وباهظة التكاليف لشعبونا على الصعيد الاجتماعي.

واليوم، نحن نشهد أزمة مالية في الاقتصاديات المتقدمة النمو نتيجة للمضاربات غير الأخلاقية التي تؤثر أيضا على رفاه الشعوب. والدافع الوحيد وراء هذه المضاربات هو الرغبة في تحقيق ثروة أكبر تخصص المكاسب وتعمم على المجتمع تكاليف اقتصادات السوق غير الخاضعة للضوابط.

إن باراغواي تؤيد تعزيز الجمعية العامة واستعادة الاختصاصات والمهام المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وباعتبار الجمعية أكثر هيئة تمثيلية في المنظمة، يجب أن تصبح برلمانا عالميا حقيقيا يمكن فيه مناقشة القضايا الرئيسية التي تؤثر على البشرية وأن لا تُحال هذه القضايا إلى هيئات أخرى تقتصر عملية صنع القرار فيها على عدد صغير من البلدان التي تحفق في معظم الأحوال في أخذ رأي غالبية الأعضاء بعين الاعتبار.

المربية والحياة لدولة ضعيفة وفعالية قد تسببت في تأخير تنفيذ استراتيجية للتنمية المستدامة الشاملة للجميع على مدى سنوات.

وتمثل الإدارة الجديدة نهاية تسعة عشر عاما من التحول إلى الديمقراطية، وقد بدأت في إصلاح الدولة والاقتصاد. وشجعت المواطنين على المشاركة في عملية صنع القرار السياسي. إننا ندرك أن الاستقرار السياسي والاقتصادي ليس أهم من الاستقرار الاجتماعي. ولذلك نحن ملتزمون بتطبيق سياسات اجتماعية لمكافحة الفقر المدقع. ولا يسعنا أن نأمل في تحقيق التنمية المستدامة في وقت تحرم فيه السوق والدولة الأكثر ضعفا بيننا من الفرص، ولن نتسنى استدامة الديمقراطية عندما تستثنى الغالبية العظمى من التمتع بالمكاسب الاقتصادية. ومن هنا، نؤمن بالنمو الاقتصادي المقترن بالمساواة الاجتماعية والمسؤولية البيئية باعتبارهما لب سياساتنا العامة.

لقد فتحت باراغواي بابا للفرص على العالم. فقبل أسبوعين، أي قبل أن نبلغ نهاية أول شهر لنا في السلطة، شنت حكومتنا هجوما كبيرا على الإدارة الحكومية غير المشروعة. عصابات المافيا التي تمتلك ثروات مشينة وهائلة جمعتها من خلال نفوذها على السلطة العامة تعيش الآن أسوأ لحظات تاريخها في باراغواي. ونحن لا نستبعد إمكانية مصادرة المكاسب غير المشروعة من أولئك الذين جعلت الثروات المخزية منهم مليونيرات بين عشية وضحاها والذين يتخذون الآن مواقع الدفاع عن أنفسهم بل ويدبرون مؤامرات معينة لإثارة القلاقل السياسية والاقتصادية. ولا يزال الساسة السابقون في باراغواي يتمسكون بأسلوب فاشي للمحسوبية، والذي تصدت له حكومتنا بحزم ولكن بهدوء. لن نبدي أي قدر من التسامح تجاه أي نشاط مناهض للديمقراطية وسنغلق أبوابنا أمام كل أنواع الابتزاز وأمام أية

إن الأمم الأصلية في أمريكا اللاتينية ليست نسجا قديما لقارتنا، لكنها تمتلك أكثر الإمكانيات حيوية للعمل السياسي، ويجب علينا أن نحترمها ونعززها ونشركها. وإذا لم نفعل ذلك، سيكون اعتداء غير مقبول على حضارتنا. ويجب أن تستيقظ أمريكا لمواجهة كل ذلك.

ويتعين علينا أن نبحث عن الديون القديمة، التي بدأت تتراكم في البطون القذرة لسفن الرقيق واستمرت في التراكم مع كل إشارة تنم عن ازدياد أي محاولة تقوم بها الشعوب الأصلية للتعبير عن رأيها وتصويتها وتحقيق أحلامها وخططها بخصوص الأرض التي كانت في وقت ما لها وحدها. ولا تزال مسألة الاعتراف بالشعوب الأصلية، بوصفها مشاركة في العمليات السياسية والتشاركية للدولة، مسألة معلقة، وهو تعبير مؤسف عن التعصب في كثير من المناطق.

وفي باراغواي، بدأنا عملية للشفافية لم يسبق لها مثيل. وتؤدي وسائل الإعلام دورا جوهريا في هذه العملية. وكانت وسائل الإعلام نشطة جدا في مكافحة الفساد في باراغواي. واليوم، وبسبب مساءلتها لإدارتنا، فهي تعكف على العمل بمستويات عالية لتوليد نقد ذاتي مستمر. ونحن إذ نضمن أكبر قدر من الدعم غير المشروط لإدارة صحفية مستنيرة، والتعبير عن الذات والحق في الحصول على المعلومات، فإننا نسعى إلى فتح آفاق أفضل لوسائل الإعلام والثقيف التي كانت دائما تتعرض للاضطهاد أو تعتبر عديمة الأهمية في بلدنا.

علينا أن نعمل لكي نبنى عالما أكثر عدلا من خلال الهندسة الاجتماعية. وأن الأوان لتجاوز البيانات التي تعجز عن إظهار دلائل واضحة على التقدم المحرز في مجال مكافحة الفقر والاستبعاد. وتتسبب المتدييات في العالم حيث يجري النقاش والتفكير في الإجهاد وخطر فقدان المصادقية إذا

وتعتقد باراغواي أن المشاكل التي أدت إلى تغير المناخ تتطلب ردودا عالمية قصيرة وطويلة الأجل تتفق مع أحدث التطورات العلمية وتُطبق بأسلوب يتلاءم مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد متضرر معني. إن البلدان التي تشهد اقتصاداتها عمليات تنمية تعاني بوجه خاص من التعرض للمخاطر والعزلة وهي تحاول دخول السوق المعولمة.

ومن المفارقات أن الأكثر فقرا - الذين هم الأقل مسؤولية عن تغير المناخ - هم أكثر من يعانون من عواقبه. وعندما يتعلق الأمر بالمسؤولية الرئيسية، نلاحظ في معظم الأحيان مفارقة فرض التدابير العلاجية على مناطق من العالم تعاني أصلا من الفقر والإبعاد. وفي نفس الوقت، نلاحظ استمرار اللامبالاة والقدرات المحدودة على انتقاد الذات في الدوائر السياسية التي تدير مصير العالم. وهناك تحديدا تنشئ الظواهر الصناعية والاستهلاكية الرئيسية، مما يشكل مجتمعات تواصل، نتيجة عدم مسؤولية زعمائها، استنزاف مواردها وأراضيها وأحلامها وحياتها.

ولذلك تطالب باراغواي البلدان بأن تدرك مسؤولياتها المشتركة رغم اختلافها. ونحن نشدد على ضرورة وفاء جميع أعضاء المجتمع الدولي بتعهداتهم. وينطبق الشيء نفسه على تحديد المسؤولية السياسية والاقتصادية عن التدهور الذي أصاب العالم - موطن البشرية الذي لا بديل له.

وبنفس الدرجة العالية من القلق إزاء الأسباب الهيكلية المباشرة للفقر، يساورنا قلق بالغ لحالة الشعوب الأصلية. فهي ليست فقيرة ومستبعدة فحسب، بل إنها لم تصل، في كثير من مناطق القارة، إلى مستوى من الإدماج المدني يؤهلها للمشاركة في عمليات صنع القرار. وفي كثير من الحالات، يتحول من يتمسكون بخطاب الإدماج إلى التعصب عندما يتبوأ إخواننا من السكان الأصليين مواقع في القيادة السياسية.

وفي باراغواي توفر الشركتان الكبيرتان، إيتايبو مع البرازيل وياسرينا مع الأرجنتين، الطاقة الكهربائية المتاحة والوفيرة. وتلتزم حكومة بلدي بتحديد الأولويات واستخدام هذه الموارد المتجددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد بطريقة من شأنها استكمال جهودنا الرامية إلى خلق فرص عمل أفضل وزيادة الإنتاج والحد من الفقر. ونعمل في إطار يتضمن حوارا سلسا ومتزايدا مع البلدان الشقيقة التي نشترك معها في محطات توليد الطاقة تلك حتى يتسنى بالفوائد إصلاح أوجه القصور الاجتماعية التي تستحق منا الاهتمام وتصبح العوامل الحقيقية للنمو الاقتصادي.

وباراغواي إذ تضع في الحسبان العملية القادمة لاستعراض تمويل التنمية، التي ستعقد في الدوحة في نهاية العام، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى تعبئة موارده الخارجية من أجل توفير الدعم الحاسم لتنمية الاقتصادات الصغيرة. وبمثل ذلك أولوية بالنسبة للهيئات المالية الدولية والبلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو. ونود أن تصبح الدعوة لتجارة دولية منصفة قوة دافعة حقيقية من أجل التنمية.

وللكثير من بلداننا جاليات في مختلف أنحاء العالم. ويبحث العديد من الأصدقاء والأسر من منطقتنا اليوم عن آفاق أفضل في بلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية، شأنهم في ذلك شأن الأوروبيين الذين جاؤوا إلى أمريكا في القرن الماضي. ونحن نستنهض الحس الإنساني والأخوي والمضياف - نفس الحس الذي أبدته قارتنا في الماضي في تقاسم مواردها الشحيحة - في الدول التي تستقبل المهاجرين منا اليوم، الذين يملون بالحصول على فرصة عمل والحق في حياة كريمة بعيدا عن بلدانهم. ويقتضي البعد الإنساني لتلك المسألة إجراء حوار صريح مع البلدان المتلقية بغية إيجاد حل لهذه المسألة الجديدة للعولمة.

لم تؤد إلى إجراءات من شأنها أن ترسم ابتسامة على وجوه الشباب العاطلين عن العمل الذين لا مستقبل أمامهم. ومن المحزن رؤية المهاجرين الذين يهيمنون على وجوههم في عملية نزوح مستمرة، أو رؤية النساء اللواتي تضعهن ثقافة أو حضارة ما في مرتبة ثانوية غير قادرات على استرداد كرامتهن الأصلية التي هي من حقهن، وهن اللواتي يلدن ويمنحن المودة ويوفرن الإبداع والشجاعة لتغيير العالم.

وعلى أن نُبرز الأمن الغذائي بضمان المجال والفرص للإنتاج ذاتي الإدارة، مع مراعاة أبعاده الثقافية والأبعاد المتعلقة بالسيادة والهوية الوطنية. ونحن نطالب بمساعدات دولية أكبر وأفضل وذات توقيت أحسن لإنتاجنا الزراعي والسهمي من أجل ضمان إنتاج متزايد من الأغذية دون تدمير البيئة مع تجنب الارتفاع الحالي في أسعار المواد الغذائية. ويقع عبء تلك التكاليف في المقام الأول على أكثر الفئات ضعفا. وعلى الصعيد العالمي، ندعو الدول التي تضطلع بمشاريع زراعية ضخمة إلى مراعاة المصاعب التي يمر بها صغار المنتجين المحليين، الذين غالبا ما تسحقهم النماذج الجديدة التي تُفرض عليهم غصبا.

والبلدان النامية غير الساحلية مسألة هامة في السياسة الخارجية لباراغواي. ولا يمكن تصحيح أوجه الخلل والتفاوتات التي لا يزال يولدها الموقع الجغرافي إلا من خلال الاعتراف الدولي وتقديم معاملة خاصة وتفضيلية عند إدماج البلدان في عالم يتسم بالعولمة.

وترى باراغواي أن اجتماع استعراض منتصف المدة القادم لبرنامج عمل ألماني أمر في غاية الأهمية. فهو يمثل فرصة لتوطيد المنجزات التي تحققت حتى الآن وضمان قدر أكبر من الالتزام من الهيئات الدولية والبلدان الأكثر تقدما. ومن شأن العمل معا بطريقة منسقة أن يساعد البلدان النامية غير الساحلية في التغلب على أوجه القصور فيها.

ونحن نرى أن هذا الأمر سيكون أداة حيوية لتعزيز البلدان النامية. ولذلك السبب وقّعت باراغواي على دستور بنك الجنوب وستواصل دعم وتعزيز تلك المؤسسة بحيث تتمكن من بلوغ أهدافها المتمثلة في تمويل التنمية الاجتماعية المتوازنة والمستقرة في دولها الأعضاء، والنهوض باستقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز التكامل بغية إرساء الأساس للاستقلال الإقليمي والمالي. ولكن ذلك لا يعني أننا لم نعد نحتاج إلى الدعم والموارد والتعاون من أكثر البلدان المتقدمة النمو، وذلك لأن طريقيّ التعاون متكاملتان للتنمية.

وترى باراغواي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل لحشد الموارد الخارجية أن يصبح أولوية للهيئات المالية الدولية وللإقتصادات المتقدمة النمو. وتحقيقاً لتلك الغاية، علينا أن نستعيد مستوى توسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية، والتي ما فتئت تتقلص في الأعوام الأخيرة بطريقة مثيرة للقلق.

ولا بد من استئصال الإرهاب من على وجه الأرض. لا يوجد أي شيء أخطر على وحدة الحضارة من الإرهاب بوصفه حقيقة في الحياة اليومية، وهو الإرهاب الذي يقتل الأطفال من خلال الجوع؛ وإرهاب الأسلحة في أي مكان؛ والإرهاب الذي يؤثر على الأطفال في بلدي والذين يموتون بسبب المنتجات السمية؛ والإرهاب الذي قتل أشقائنا في المرجين التوأمين، والذي سيواصل القتل طالما بقيت الحرب عملاً تمارسه حفنة ضئيلة وظل التطرف يعمي قلوبنا.

إنني أعلم أن الحب كلمة لا تستخدم مرارا في الخطاب السياسي، ولكن لا توجد طريقة أخرى لإعادة بناء عالم شوهته الكراهية. ويجب ألا ننسى الأشخاص ذوي القدرات الخاصة لأسباب بدنية وعقلية مختلفة. وهؤلاء هم أعز أشقائنا وشقيقاتنا في عالم يستبعد في أغلب الأحيان الذين لا يمكنهم أن ينافسوا على صعيد القوة البدنية

إن جمهورية باراغواي ترى أننا، بالرغم من إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا يمكن أن ننكر وجود التفاوتات المستمرة في البلدان المتقدمة النمو. فما زال ملايين الأشخاص يعيشون في فقر مدقع، وهي حالة تزداد سوءاً من جراء الزيادة المفاجئة لتكلفة الغذاء والوقود وآثار تغير المناخ.

وبغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ندعو إلى تعزيز الجهود المشتركة للحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في سياق تحالف عالمي من أجل تحقيق تنمية أقوى وأكثر فعالية، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لأكثر الاقتصادات المعرضة للخطر على وجه الخصوص.

ويجب ألا ننسى آلاف الملايين من البشر في جميع أرجاء العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر. وفي شبه قارتنا الأمريكية اللاتينية، زادت نسبة الفقر لتصل إلى ٤٤ في المائة من السكان. وفي باراغواي، يعاني ٣٥,٦ في المائة من مواطنينا من هذه الآفة، ويعيش ٢٠ في المائة منهم تقريبا تحت خط الفقر المدقع. ويؤثر سوء التغذية الآن على أربعة أطفال من كل ١٠٠ طفل في باراغواي. وهذه الحالة غير مقبولة وتتطلب إجراء تغيير كبير في النهج المتخذ في مكافحة هذه الحالة الراهنة. إن أكثر المحرومين، الذين ما زالوا على هامش التنمية، هم الأشخاص الذين يجب أن نستمع إليهم، ولا بد أن يمثل تخفيف معاناتهم أولوية لنا.

اليوم أكثر من أي وقت مضى، تحتاج باراغواي إلى التعاون الدولي في تحقيق أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية، وفي تطوير وتعزيز مؤسساتها وفي إيلاء اهتمام تفضيلي لأكثر القطاعات المعرضة للخطر. ويجدون الأمل في أن يفيد انفتاح البلدان النامية أكثر المحرومين وأن لا تطبق نفس القيود التي كانت مطلوبة في تنمية أكثر الاقتصادات المتقدمة النمو.

**خطاب فخامة السيد أنيبال أنطونيو كافاكو سيلفا،
رئيس الجمهورية البرتغالية**

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية البرتغالية.

اصطُحِب السيد أنيبال أنطونيو كافاكو سيلفا،
رئيس الجمهورية البرتغالية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أنيبال أنطونيو كافاكو سيلفا، رئيس الجمهورية البرتغالية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كافاكو سيلفا (تكلم بالبرتغالية) وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أتمنى لكم كل النجاح خلال فترة توليكم لمنصبكم. إن ضمان السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة لشعوبنا مسؤولية نتقاسمها جميعا. وأن الطريقة التي نعمل بها ذلك سوف تقرر مصيرنا المشترك. إن أهمية الأمم المتحدة لم تكن في يوم من الأيام أوضح مما هي عليه الآن. والأمم المتحدة ستكون بالشكل الذي نريدها أن تكون عليه، بوصفنا دولا أعضاء متساوية وذات سيادة إننا نعيش في وقت من التسارع التاريخي والفرص الهائلة ولكنها أيضا فرص تنطوي على تحديات عالمية. والتحديات العالمية تنطوي على مسؤولية جماعية. والأمم المتحدة منتدى يجسد على أفضل وجه المسؤولية الجماعية. وهذا هو السبب الذي يحملني على التأييد القوي للبيان الذي أدلى به رئيس الجمهورية الفرنسية بوصفه رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي.

في كوكب معولم ومتكافل فإن المؤسسات المتعددة الأطراف القوية هي وحدها التي يمكن أن تعزز القيم الأساسية للسلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. والبرتغال ملتزمة بدعم التعددية الفعالة المرتكزة على أساس أمم متحدة متسقة وكفؤة.

أو الفكر. علينا أن نهى الظروف لتمكينهم من المشاركة في حياتنا اليومية دون المعاناة من وطأة الاستبعاد والإهمال. ولا يلزم أن تكون جهودنا لدعم ذلك القطاع من السكان جهودا استثنائية ولكن ينبغي أن تبذل في الأعمال اليومية، وأن تكون غنية بالمشاركة وأن تسترشد بالوعي بالأخوة والطبيعة.

وفي هذا العالم المعولم الذي تحصل فيه التطورات بسرعة شديدة ويتم فيه الاتصال على الفور، نحن نشهد بوضوح أكبر تطورات التكنولوجيا وبنائه المالي القوي وخططه العلمية لاستعمار الكون، ولكن يتعين علينا أن نتساءل، ما هو موقع الإنسان في كل هذا؟

يجب أن يبقى الرجال والنساء دائما في صلب ذلك السيناريو. والشيء الوحيد الذي يمكن أن ينقذنا من وحشية ما بعد الحداثة هو أن يستعيدوا مكانتهم التي ما كان ينبغي مطلقا أن ينفى منها أحد. الإنسانية هي القيمة الوحيدة المشتركة، بدون أي فرق، بين طفل يموت من الجوع في بلد نام وطفل يأكل وجبة الإفطار كل يوم في بلد متقدم النمو.

إن باراغواي بلد صغير في العالم، ولكنه يؤمن بالصدقة. ولذلك حددنا ٣٠ تموز/يوليه يوما للصدقة. ونأمل أن يكون لهذه المبادرة صدى في المناطق المختلفة من العالم وأن تحل الصدقة بقيمتها ومبادئها، عاجلا وليس آجلا، محل العداة الموجود بكثرة في زمننا المعاصر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد فرناندو لوغو منديس، رئيس جمهورية باراغواي، من قاعة الجمعية العامة.

والقاهرة ولشبونة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا والذي بدأ يعزز الحوار بين القارتين. إن المبادئ المتشاطرة والالتزامات المتعهد بها والاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا كلها تبين بوضوح الشراكة المتحددة المرتكزة على التعاون في مجالات مثل السلم والأمن والتنمية والحكم الصالح وحقوق الإنسان والتجارة والتكامل الإقليمي. فالسلم والتنمية المستدامة وتعميم التعليم والرعاية الصحية ودمج الاقتصادات الأفريقية في الأسواق الدولية كلها أهداف جوهرية في بناء نظام دولي أكثر إنصافا وسلما وتوازنا. ومن هنا يتعين علينا دعم جهود الدول الأفريقية لتحقيق تلك الأهداف.

ثانيا، لا بد لنا من أن نكفل تمثيلا أوسع في أجهزة الأمم المتحدة وأن نجعل أعمالها أكثر شفافية. وهل من المعقول أن نستمر في مجلس أمن بدون إصلاح أساليب عمله حيث أن بلدانا مثل البرازيل والهند لا تتمتع بمقعد دائم، وفي حين أن أفريقيا غير ممثلة بمقاعد دائمة؟ بالتأكيد لا نعتقد ذلك، غير أننا منفتحين أمام إمكانية إيجاد حلول أوسع.

ثالثا، يجب أن نكفل الوفاء بإعلانات حقوق الإنسان التي اعتمدها جميعا. ويجب على المنظمة أن تَبقي في الأذهان أن المستفيدين النهائيين لأعمالها ليست الدول في حد ذاتها، ولكن المواطنين والشعوب التي تتألف منها.

إن البرتغال ما برحت ملتزمة بالجهد المشترك - أولا بالمشاركة في عمليات حفظ السلام. وأود أن أشيد بالآلاف المؤلفة من البرتغاليين الذين شاركوا في أكثر من عشرين بعثة قادتها الأمم المتحدة والذين يشاركون حاليا في بعثات في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكوسوفو ولبنان وتيمور - ليشتي.

ونحتفل هذا العام بالذكرى الستين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أن أشيد بجميع ذوي الخوذ الزرق. وأشيد بصورة خاصة بالذين قضوا، بمن فيهم المواطنون البرتغاليون، الذين قدموا تضحيات ثمينة من أجل المثل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولا بد من أن تظل أفريقيا تحتل أولوية بالنسبة لنا. وهذا الاعتقاد أدى بنا مع شركائنا الأفريقيين إلى عقد قمتي

وفي هذا السياق أود أن أهنئ الشعب الأنغولي على الطريقة المتحضرة التي أدار بها مؤخرا العملية الانتخابية. فالانتخابات التشريعية تركت أثرا عميقا على توطيد دعائم الديمقراطية في أنغولا مع آثار سياسية إقليمية هامة.

وأود أن أرحب أيضا بالاتفاق السياسي في زمبابوي الذي نأمل أن يكون إيذانا بحقبة جديدة من المصالحة الوطنية والتنمية السياسية والاقتصادية.

وأود أيضا أن أهنئ غينيا - بيساو بمناسبة ذكرى استقلالها. فغينيا - بيساو إحدى الدول الأعضاء في مجتمع البلدان الناطقة بالبرتغالية التي تحظى من جانبي بدعم سياسي قوي. لقد اتخذ مجتمع البلدان الناطقة بالبرتغالية مسؤولية متزايدة بوصفه شريكا عمليا في المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها دوله الأعضاء، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والمنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة.

إن مؤتمر جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية الذي انعقد مؤخرا في لشبونة وتولت فيه البرتغال رئاسة الجماعة أكد تصميم أعضائه على النهوض بالسلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية. كذلك أدى إلى تعريف

إذ تسهم بحدود قدراتها وتوجه معظم مساعدتها الإنمائية إلى أفريقيا حيث أن مستويات الفقر تبعث على الصدمة.

ويسرنا أن نلاحظ إنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية. ومكافحة الجوع والفقر يتطلب تعزيز الشراكة العالمية التي يمكن في ظلها للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز القيام بدور مركزي.

ولكفالة التنمية المستدامة يقتضي الأمر أن نواجه التحديات التي يشكلها تغير المناخ سوية. إن عدم القيام بعمل الآن سوف يؤدي إلى تركة لا يمكن الرجوع عنها بالنسبة للأجيال المقبلة كما أوضح ذلك التقرير المرحلي الأخير للجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وفي ذلك الجهد المشترك لا بد لنا من دعم أضعف البلدان أمام آثار تغير المناخ، كالدول الجزرية النامية الصغيرة وأقل البلدان نمواً.

إن المحيطات والبحار والجزر والمناطق الساحلية التي تعتبر حيوية للحياة البشرية والازدهار الاقتصادي جديدة بنيل أقصى اهتمامنا. لذلك من المهم أن نقوم بجهود مشتركة لكفالة الانتهاء من المفاوضات بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر من العام المقبل حول اتفاق عالمي وشفاف بشأن نظامنا المناخي بعد عام ٢٠١٢.

إن التنمية الاقتصادية ليست هدفاً بحد ذاتها؛ إنها وسيلة نحو تقدم البشرية وتأكيد حقوق الإنسان. فالبرتغال قامت بدور القوة الدافعة وراء مشروع البروتوكول الاختياري للعهد الدولي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ستجتمع الجمعية لاعتماده. وفي رأينا أن مشروع البروتوكول يمثل معلماً في إعلاء شأن الديمقراطية الذي سيمكننا من الاحتفال بالذكرى الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فلبق في الأذهان أن كرامة الإنسان غير قابلة للتفاوض.

استراتيجية مشتركة للتصميم الدولي تركز على موجودنا المشترك، فاللغة البرتغالية هي خامس أكثر لغة مستخدمة في العالم تربط الدول والشعوب في خمس قارات. وهذا التصميم ينبغي أن يؤدي إلى زيادة استخدام اللغة البرتغالية بوصفها لغة رسمية أو لغة عمل في المنظمات الدولية.

وأخيراً تولت البرتغال أيضاً رئاسة مجتمع الديمقراطيات. وفي القريب العاجل سوف نترأس مؤتمر القمة الإيبيري الأمريكي - وهو نقطة مرجعية حقيقية للتعاون السياسي المرتكز على الثقافات والقيم المتشاطرة. ونتشرف بتلك الولايات ونعزم ممارستها بتصميم وثقة.

إن البرتغال تعتقد بأن رسالة تحالف الحضارات الطبيعية للتقريب بين الشعوب والثقافات والأديان سوف تكون أساسية في إقامة عالم يسمو فيه الحوار على الصراع، وحيث يتغلب فيه التسامح واحترام التنوع الثقافي والهوية الفردية والتفاهم المشترك على زيادة التوترات. لذلك نؤيد بقوة تنفيذ خطة الممثل السامي للأمين العام.

لقد انقضت سبع سنوات منذ أن عانت نيويورك من أسوأ الأفعال التي شهدتها العالم في عصرنا. وعلى الرغم من أنه تم القيام بالشيء الكثير حينئذ، ما برح الإرهاب يشكل تهديداً. إن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب أساسية للنجاح في مكافحة ذلك العدو المشترك. وفي ذلك الصدد من الحيوي جدا احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لأن تعزيزها يسهم في منع الإرهاب.

إن الجوع والفقر المدقع عدوان آخران أكثر حثنا غير أنهما عدوان مشتركان ومدمران بنفس القدر. وقد قيل الكثير أيضا في ذلك الصدد، وقد اتخذت بعض التدابير. ومهما يكن عليه الأمر، لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير. ونكرر تأييدنا القاطع للأهداف الإنمائية للألفية. والبرتغال

خطاب فخامة السيد جون أغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا
الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة إلى خطاب رئيس جمهورية غانا.

اصطُحِب السيد جون أغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جون أغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أغيكوم كوفور (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أهنئكم يا سيادة الرئيس على بيانكم الملهم جدا الذي أدليتكم به بالأمس. إن الرؤية والتعاطف في مداخلتكم ينبغي أن يوفرا إطار عمل لمداورات الجمعية العامة في المستقبل.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تصميمه الملموس على تسخير منصبه لتوفير قيادة مسؤولة أمام هذه المؤسسة العالمية. وأن ندائه من أجل زيادة الدعم من جميع البلدان الأعضاء في إعادة هيكلة وتبسيط عمل الأمانة العامة التي يقودها لكفالة التصدي للعديد من التحديات العالمية التي تواجه البشرية بطريقة أكثر مرونة وكفاءة وفعالية، نداء جاء في أوانه ولا بد من الالتفات إليه.

والحقيقة الواضحة في عصرنا هذا هي أن العالم يواجه حالة من التحديات غير المسبوقة كما وصفتموها بالأمس على نحو مناسب يا سيادة الرئيس بوصفها تضافرا لازمات متشابكة وعلى نطاق واسع. وهذا يحدث إرباكا لجميع الدول قويا وضعيفها، غنيها وفقيرها، ولكن كما لاحظتم أنتم وغيركم أيضا، هناك فرص هائلة أيضا. وهناك أمثلة على التحديات وقد ألمح إليها عمليا جميع المتكلمين السابقين، بما في ذلك ظاهرة تغير المناخ

وأود أن أتطرق إلى الحالة الإنسانية للاجئين. والبرتغال تقر بالعمل الرائع الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ويجب علينا أن نواصل جهودنا الجماعية. وفي ذلك الصدد، استجابت بلادي إلى الحاجة وذلك بزيادة نصيبها من اللاجئين بثلاثة أضعاف.

إننا نحن الأمم المتحدة. فمصيرها بأيدينا. ونجاح المنظمة يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرتها على إعادة إضفاء الطابع الديمقراطي وتعزيزه والتنفيذ والفعالية. لذلك أود أن أشيد بتوافق الآراء في الجمعية العامة فيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن التي ينبغي لها أن تمكن المفاوضات الحكومية الدولية لتبدأ قريبا. والبرتغال يشرفه أن يرتبط مباشرة في تلك النتيجة.

في عام ٢٠٠٠ قدمت البرتغال ترشيحها إلى مقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢. ولا بد من أن ينظر في ترشحينا في ضوء مبادئ وقيم الأمم المتحدة التي دافعنا عنها لفترة طويلة وهي متجسدة في الدستور البرتغالي. ونحن على استعداد لخدمة السلم والاستقرار والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ونؤمن أيضا بالدور المركزي للمنظمة في متابعة تلك الأهداف. ونؤيد التمثيل العادل لجميع الدول التي تشكل غالبية هذه الجمعية لأننا نعتقد أنها أفضل طريقة لكفالة الحس بالعدالة، وهو أساسي إذا ما أريد للقرارات أن تكون مقبولة لدى الجميع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الجمهورية البرتغالية، على خطابه الذي ألقاه من فوره.

اصطُحِب السيد أنيبال أنطونيو كافاكو سيلفا، رئيس الجمهورية البرتغالية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

ولا بد من أن تكون هناك قيادة للسبب الذي من أجله أنشئت هذه المنظمة. ذلك أن الآباء المؤسسين للمنظمة كانوا يعتقدون غريزيا أنه بمرور الوقت ستتطور إلى حكومة عالمية. لأنه بالرغم من أنه كانت هناك اعتبارات جغرافية سياسية لإنشاء الأمم المتحدة، كانت المنظمة أيضا مشبعة بروح قوية من الفضيلة. ومع مرور الوقت تتغلب الروح المعنوية باطراد على البعد الجغرافي - السياسي. هذا التصور الذي لا بد من أن يحفز جميع الدول الأعضاء على قبول الدعوة إلى إصلاح هذه المؤسسة العالمية ووكالاتها لجعلها مسؤولة أمام الأعضاء، وبالمقابل لكي يقبل الأعضاء سلطتها وتوجيهها.

وفي حقيقة الأمر أن الأمم المتحدة المنظمة الوحيدة في العالم التي يمكنها أن تحوز على احترام واسع. إذ أنه تحت رعاية الأمم المتحدة تظهر الدول القوية والغنية على حد سواء اتجاهات متزايدة في اقتسام المعرفة والموارد المالية مع الدول الضعيفة والفقيرة. ويزداد إحساس الزملاء في العلاقات الدولية، وأعتقد أنه من خلال المنظمة يمكن للعالم أن يحقق السلام والاستقرار والازدهار في أعقاب التيار الخطير الذي يستبد بنا جميعا الآن.

إنها نفس الروح المعنوية المتأصلة في الأمم المتحدة التي تحرك تطور الكتل الإقليمية المختلفة حول العالم، أما في حالة أفريقيا فهناك تحسينات كبيرة تحققت خلال فترة العقد ونصف العقد الماضية وآلية أفريقيا لاستعراض القرين أظهرت تصميم الدول الأفريقية الشديد على التمسك بحكم القانون والحكم الصالح. ومن الجدير بالذكر أن غالبية الدول الأعضاء تقريبا في الاتحاد حاليا وقعت من أجل الاشتراك في الاستعراض. ومما له مغزى أيضا أن قادة أفريقيين عديدين يصلون إلى السلطة اليوم من خلال صناديق الاقتراع.

وما صاحبها من إذابة الثلوج والتسونامي والفيضانات والجفاف؛ وصعوبة شرح الاضطراب في سوق النفط الخام؛ والارتفاع الجنوبي في أسعار المواد الغذائية؛ والاضطراب في الأسواق المالية العالمية؛ والاتجار في المخدرات والأسلحة بصورة كبيرة؛ وتفشي الأعمال الإرهابية المروعة في أجزاء عديدة من العالم. وفي حين أن بعضا من هذه المشاكل طبيعي فكثير منها من صنع الإنسان.

ومن جهة أخرى فإن ظهور المعلومات وتكنولوجيات الاتصال يحدث تغيرات سحرية في الوعي ويجعل المسافات والحدود غير مهمة من الناحية العملية للتفاعل البشري حول العالم. إن الاكتشافات في مجال الطب تحسن من نوعية الحياة ومن زيادة العمر المتوقع للإنسان. وهناك وسائل نقل سريعة وهناك إنجازات كبيرة في مجال تكنولوجيات الهندسة والعلوم الإحيائية، وهي إنجازات واعدة حتى بتحويل الصحارى إلى أرض منتجة ومطلقة العنان إلى ثروة غير متصورة بين الدول والأفراد. وتلك الفرص مجتمعة تترع فتيل القوة في العالم إلى حد ينفي أي فكرة عن قدرة حفنة من الدول على الهيمنة في الشؤون الإنسانية.

وفي الواقع أن حقبة تفجر المعرفة يمكن أن يقال عنها إنها وفاء للقول الذي ورد في الكتاب المقدس بأن "البشر قد خلّقوا في صورة الرب". والبشرية بصورة متزايدة تظهر درجة من الإبداعية غير محدودة مما يلهم رؤية مفادها أنها قادرة حقا على التغلب على تحديات عصرنا. ومهما يكن عليه الأمر فإن المشكلة هي ما إذا كان بوسعنا كبح أنانيتنا وطمعنا وتعصبنا وقسوتنا للسماح باقتسام نتائج هذا الإبداع. وإذا ما ترك الأمر إلينا نحن فرادى الدول فإن شعوب العالم لن تكون راضية بدرجة كافية. والتحدي الرئيسي إذا هو كيف يمكن لسائر الشعوب أن تتقبل إنسانيتها المشتركة بوصفها محور مساعيها.

على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والمساواة والشفافية في الحكم.

ولكن في عام ٢٠٠١ كان الاقتصاد الوطني في وضع سيئ وتعين على غانا أن توقع على مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لیتاح إليها الوصول إلى الأموال من أجل تنفيذ سائر مشاريع إعادة الأعمار الذي كان من الصعب الحصول على ائتمان لتمويلها غير أنه بفضل التصميم الوطني والانضباط الشديد، تحققت نقطة الإكمال التي حددها المبادرة في زمن قياسي للحصول على شطب ديون بلغت نحو ٨ بلايين دولار من الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وقد أدى ذلك النجاح إلى زيادة تدفق الاستثمار المحلي والأجنبي مما مكّن الحكومة من إطلاق برنامج تعليمي أساسي إلزامي، من بين خدمات اجتماعية أخرى، يشمل الجميع وتحقيق تطورات كبيرة في المرحلتين الثانية والثالثة من التعليم.

وفي قطاع الصحة، بدأ في غانا أيضا أول مشروع وطني من نوعه للتأمين الصحي، بما في ذلك الرعاية المجانية للأمهات. وبشكل متزامن، يجري توجيه استثمارات ضخمة في البنية التحتية وفي قطاعات النقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية توقعها للنمو السريع للاقتصاد، وفي غضون ذلك بدأت عملية لتحديث الزراعة في البلد من خلال الميكنة بغية تحسين رفاه أكثر من ٦٠ في المائة من المجتمع الريفي الذي يعتمد على القطاع في توفير أسباب المعيشة.

وبتلك السياسات، ضمن سياسات أخرى، أوشكت الدولة الآن على تحقيق رؤيتها الطموحة لبلوغ مركز الدول المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠١٥، وهو أيضا التاريخ المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتوجت تلك التطورات باكتشاف النفط بكميات تجارية، وهو أمر عقدت الحكومة

وفي الوقت نفسه وتحت إشراف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تسعى أفريقيا إلى حشد الموارد فيما بين أعضائها في شراكة مع آخرين من خارج القارة لاستغلال إمكاناتها الضخمة وتطوير أسواقها وقطاعات الطاقة والاتصالات والنقل والزراعة فيها، من بين أمور أخرى. هذه الطريقة التي يمكن بها حل العديد من مشاكل الفقر والامية والأمراض والجهل والصراع. إنها المبادرة الأفريقية التي نسقت لإدماج نفسها في العولمة، وتلقى دعما من المجتمع الدولي. والدليل على ذلك متضمن في العديد من المؤتمرات المشتركة التي عُقدت في اليابان والصين والبرازيل والهند وفي بلدان حليفة قديمة لأفريقيا في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وفي حين نقدر الدعم المتلقى من شركائنا في التنمية، لا بد لي من أقول إنه لا يزال هناك مجال للتحسين، ولا سيما في ما يتعلق بجهود القارة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأن أشكالا عديدة حالية من المساعدة غير منسقة وغير كافية بصورة جوهرية لتحقيق الأهداف في الموعد المستهدف، بحلول عام ٢٠١٥. وفي ذلك الصدد، فإن نداء الأمين العام من أجل استعراض الدعم وإيصاله بسرعة هو نداء في أوانه. وكما لوحظ في اتفاق أكرا المبرم في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن كل الفكرة من المساعدة هي تمكين البلدان المستفيدة من الوقوف على رجليها وأن تصبح شركاء فعالين في السوق العالمية الذي لا يمكن أن تمتنع عن المشاركة فيه البلدان الغنية أو الفقيرة بالنظر إلى زيادة التكافل بين العالم.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ أديت القسم بوصفي رئيسا لغانا في دستور ديمقراطي حر بنفس الروح القوية من المعنويات التي أراها في ميثاق الأمم المتحدة. ويقر الدستور بأهمية البشرية في مساعيها؛ ومن هنا تضمن أحكاما تنص

موضوع التنمية والرفاه ونوعية الحياة. وحدد الإعلان مجموعة من المعايير الدقيقة للغاية لمكافحة الجوع والفقر، وللتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والبيئة والتعاون، موضحا لجميع الدول الحد الأدنى الذي ينبغي أن تلتزم به.

وأعلن العالم في ذلك الوقت المهمة الحضارية التي يتطلع إليها وحدد التحديات التي لا مفر منها والمهام التي لا يمكن تفاديها لجميع الحكومات وللمجتمع الدولي. وحدد العالم رؤية أخلاقية حقيقية لزعماء الدول. ولكن العالم تغير منذ ذلك الوقت.

لقد شهدنا، وبصورة مأساوية أحيانا بروز أو عودة ظهور مختلف المشاكل ذات الأهمية العالمية، مثل تغير المناخ والإرهاب وأزمة الغذاء. وفي الوقت نفسه، ازداد التكافل بين الاقتصادات والاتصالات خلال الأعوام الثمانية الماضية أكثر من أي وقت مضى، الأمر الذي أدى بدون شك إلى إيجاد العديد من الفرص ولكنه أدى أيضا إلى زيادة المخاطر وأوجه الإجحاف.

وفي ذلك السياق المتغير، شهدنا إحراز تقدم كبير نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من بلدان العالم، ولكننا شهدنا أيضا العديد من الانتكاسات التي تدعو إلى الأسف. والحوادث التي حصلت في العالم خلال العام الماضي توفر لنا مادة دسمة للتفكير بما يمكننا من العمل بصورة حاسمة. ويبدو أن التفاؤل الذي ساد في مطلع القرن، وأدى إلى الكلام عن "ألفية الأمل" قد أخذ يتلاشى. ويقدر أن الزيادة في أسعار الغذاء وحده دفعت أكثر من ١٠٠ مليون شخص إلى الفقر المدقع. وعدم الاستقرار المالي اليوم يؤثر، بدوره، على العديد من الاقتصادات، ويهدد ببروز توجه على نطاق العالم نحو الكساد سيكون أكثر المتضررين منه في النهاية - كما كان الحال دائما - هم أفقر سكان العالم.

العزم على جعله نعمة لدولة غانا بأكملها، بدلا من أن يكون نعمة.

وتلك هي قصة غانا بينما تنتهي ولايتي في نهاية هذا العام. والمغزى الذي استخلصه من القصة هو أنه يمكن تحقيق التنمية في ظل الحرية. وبعبارة أخرى، فإن التنمية الوطنية السريعة والحكم الرشيد، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان الأساسية، ليست أهدافا يستبعد كل منها الآخر. وفي الواقع، ينبغي أن يؤدي الحكم الرشيد إلى التعجيل بالتنمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جون أغنيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.
خطاب السيدة ميشيل باشيلي خيريا، رئيسة جمهورية شيلي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية شيلي.

اصطحبت السيدة ميشيل باشيلي خيريا، رئيسة جمهورية شيلي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ميشيل باشيلي خيريا، رئيسة جمهورية شيلي، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة باشيلي خيريا (تكلمت بالإسبانية): قبل ثمانية أعوام، اجتمع ممثلو جميع بلدان الكوكب في قاعة الجمعية العامة لاعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية (القرار ٢/٥٥) - وهو نص من أكثر الاتفاقات الجريئة والصرحة التي صاغها المجتمع الدولي في أي وقت بشأن

الإغاثية للألفية. ولذلك، أتوجه بالنداء من أجل قطع التزام عاجل وحقيقي بتعددية الأطراف. وعلينا أن نتعهد بمواصلة دعم وإصلاح المؤسسات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، بغية جعلها أكثر تمثيلاً وأكثر ديمقراطية وأكثر استجابة لآمال شعوبنا.

علينا أيضاً أن نتوصل إلى اتفاق في جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. وعلينا أن نحرز نتائج ملموسة في مؤتمر المتابعة الدولي المقبل لتمويل التنمية. ويجب علينا أيضاً أن نكفل نجاح مؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في عام ٢٠٠٩ وأن نحول تلك المفاوضات إلى اتفاقات تسهم إسهاماً حاسماً في تحقيق التنمية.

إنني أقف أمام هذه الجمعية العامة بصفتي ممثلة لدولة لديها الكثير مما تسهم به. وبكل تواضع واعتزاز، نعلن أن شيلي تسبق الجدول الزمني نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المحدد بعام ٢٠١٥. وأؤكد على أنه يمكن القضاء على الفقر، وأنه يمكن الخروج من دائرة التخلف، بل والأمر الأكثر أهمية، يمكن القيام بذلك العمل في ظل الديمقراطية والحرية.

إن بلدي ضاعف تقريباً حجم اقتصاده بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨، وهي أعوام الديمقراطية في شيلي. ومثلما جعلنا الاقتصاد ينمو، عملنا أيضاً على نمو الاستثمار الاجتماعي والإنصاف. وأحرزنا تقدماً قوياً على جميع الجهات: الصحة والتعليم والإسكان ونوعية الحياة والتماسك الاجتماعي وزيادة الفرص للجنسين.

الأرقام غنية عن التعريف. فبنهاية الدكتاتورية، في عام ١٩٨٩، كان ٤ من بين كل ١٠ شيليين يعيشون في فقر. ونسبة الـ ٤٠ في المائة تلك انخفضت إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٦. ورغم أن ما يتعين الاضطلاع به كثير، فإننا في كل مرة نحقق هدفاً واحداً إنما نجهز أنفسنا لمواجهة

ولذلك السبب، لا بد من استعراض أهدافنا. ولا يمكن أن تستمر حالة اللامبالاة بتدهور الرفاه الأساسي للملايين المواطنين في جميع أرجاء العالم. وعلى من يشارك منا في اعتناق نفس مفهوم التقدم ويتخذون من الحرية والعدالة الاجتماعية شعاراً لهم أن يرفعوا أصواتهم.

إن العالم نجح في تأمين الموارد الاقتصادية والتقنية والعلمية التي يمكن، ولأول مرة في تاريخه، أن تكفل الرفاه للبشرية بأسرها. ولا يمكننا أن نبدد تلك القدرات. وإقامة عالم أفضل أمر ممكن، ولكنه يتطلب التصميم على المضي قدماً، وتظهر الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة بشكل دقيق أن ذلك التصميم ما زال منعماً.

وأدى جشع البعض وعدم مسؤوليتهم، بالاقتران مع التقصير السياسي للآخرين، إلى الدفع بالعالم إلى حالة تتسم بالمزيد من عدم اليقين. ويالها من مفارقة تلك التي نشهدها اليوم! فبالأموال المستخدمة في إنقاذ النظام المصرفي الدولي، كان في وسعنا بسهولة القضاء على آفة الجوع في المعمورة. ولذلك، آن الأوان لتجديد عزمنا.

وتشكل الأزمة الاقتصادية العالمية ضربة للذين يرون أنه لا يمكن القيام بأي عمل، وأنه ينبغي عدم تنظيم أي شيء أو أنه لا يمكن معالجة عدم المساواة. وذلك هو الدرس الرئيسي الذي يتعين استخلاصه مما حصل خلال العام الماضي. ولا يمكن لأي مشكلة من المشاكل الحالية التي تواجه البشرية، وبالتأكيد لا يمكن لأي من الأهداف الحضارية التي حددنا لأنفسنا، أن تعالج بصورة سليمة إذا لم يكن للجمهور العام خيار واضح في العمل الجماعي الذي تقوم به الدول والمجتمع المدني.

ولذلك، أناشد الجميع اليوم العمل معاً لدعم التدابير الطارئة الرامية إلى معالجة أزمة الغذاء ومضاعفة جهودنا لكفالة ألا تمنعنا الأزمة الاقتصادية الناشئة من بلوغ الأهداف

عقد اجتماع لرؤساء الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في سانتياغو الشيلية، بقصد الاتفاق مع رئيس جمهورية بوليفيا على عملية للمحادثات وإيجاد حل سلمي للصراع ودعمه في ذلك البلد.

ومن هذا المنبر أود، بصفتي منظم ذلك الاجتماع الإقليمي التاريخي، أن أعرب عن التقدير للرغبة التي أبدتها كل المعنيين، ذلك أننا ضربنا بذلك مثلا على الأسلوب الذي ينبغي أن يُفهم في إطاره الالتزام المتعدد الأطراف. إنه التزام تبلور في لب تنوع مشاريعنا السياسية، ولكنه ارتكز على القيم المتشاطرة، مثل الديمقراطية والسلام والدفاع عن حقوق الإنسان. إن اجتماع قمة لا مونيدا - اسم موقع القصر الجمهوري الشيلي وهو الاسم الذي أُطلق على ذلك الاجتماع - سيكون إلى الأبد رمزا للحظة التي قررت فيها أمم أمريكا الجنوبية أن تقوي التزامها بالديمقراطية، متى ما تعرضت للتهديد في أي مكان من القارة.

ماذا يمكننا أن نتعلمه من تلك الحلقة من مسلسل تاريخنا؟ الحلقة بينت أن قيم الديمقراطية والحوار وحقوق الإنسان والسلام تزداد قوة في أمريكا اللاتينية أكثر من أي وقت مضى. الحلقة بينت لنا أن المنطقة ترغب في تجاوز اللحظات الداكنة من تاريخها. الحلقة بينت لنا أن الديمقراطية راسخة الجذور كنظام للحكم. الحلقة بينت لنا أن تلك القيم، علاوة على كونها متشاطرة من قبل المواطنين، فإنها ما فتئت تترسخ في التعددية وفي المؤسسات وفي القانون الدولي.

وعلى مر السنوات هذه تعلمنا أيضا أن السياسات الوطنية، رغم جوهريتها، لا تكفي، وأنه لا يوجد تعارض بين تأكيد المرء لهويته الخاصة وبين التكامل، وأن الاتفاقات الدولية يجب أن تصاغ لتوجيه دفة العولمة وجعل الديمقراطية وحقوق الإنسان للمواطنين متطلبا كونيا. ولكل بلد الحق

تحديات جديدة. ومثلما خفضنا الفقر تخفيضاً جذريا نرمي اليوم إلى ضمان الاستفادة الشاملة لكل الشيليين من نظام الرفاه الاجتماعي الذي يسمح لهم بأن يعيشوا حياتهم في هدوء ويزيل عنهم مخاوف المرض أو الفقر أو الشيخوخة، مما يتيح فرصا متزايدة للجميع، حتى يتقدموا باطراد في ظل مساواة وكرامة أعظم.

غير أننا نود هذا الصباح أن نسلط الضوء على الأسباب وراء تحقيق تلك الإنجازات. ما يكمن في أساسها هو عزيمة سياسية واضحة تتشاطرها الأغلبية. لقد اختار البلد بجرئته درب النمو الاقتصادي والديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية. وقد تلاقت كل القطاعات السياسية على ذلك الدرب، رغم اختلافاتها، بالطبع، شأنها شأن الحالة في أي ديمقراطية، لكنها جميعا تدرك أن تلك الأهداف هي الأهداف الرئيسية للمجتمع الشيلي، لأن وراء تلك الإنجازات توجد أيضا عملية تعلم محزنة.

في الماضي، عندما أصبح البلد مجزأ، وحدث في البلد استقطاب بين فصليين لا مجال للتوفيق بينهما، حدث أيضا الكثير من المعاناة ونكسات اجتماعية كبيرة جدا. إن وضع الديمقراطية في صميم الحياة العامة، كهدف لإقامة مجتمع يتمتع بقدر أكبر من الحرية والعدالة، كان أحد الدروس الرئيسية التي تعلمناها نحن الشيليين، وذلك يفسر إلى حد كبير منجزات السنوات الـ ١٨ الماضية.

ذلك الإيمان ذاته حدا بنا مؤخرا إلى الانخراط بهمة عالية في تقديم العون لديمقراطية صديقة. فقبل أسبوع، حينما برز تهديد بالإخلال بالنظام الديمقراطي المؤسسي في جمهورية بوليفيا، انبرينا نحن أمم أمريكا الجنوبية إلى مساندة السلطات الشرعية المنتخبة وعرضنا تعاوننا للمساعدة في استئناف الحوار الديمقراطي السياسي، والإعراب في الوقت ذاته عن إدانتنا للتمرد وإراقة الدماء. وفي غضون أيام قلائل نجحنا في

في غضون ما لا يزيد على شهرين فحسب سيكون لدى العالم سبب نبيل للاحتفال. إذ ستحل الذكرى السنوية الستون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يا لها من خطوة عظيمة للبشرية. إن ميثاق الحقوق ذلك، الذي يسمو على كل شيء، أذن بداية نهاية قرون متتابعة من الإجراءات التعسفية والموت والتعذيب وإساءة استغلال السلطة. لا ريب في أن ذلك الميثاق لم يقدم حلا فوريا، لكنه شكل فعلا بداية أكبر حملة تعبئة اجتماعية وسياسية فعالة دعما لكرامة الشعوب.

واليوم نرى الذين ينتهكون ذلك الميثاق يلطخون سمعتهم أمام المجتمع الدولي. بل إننا ذهبنا إلى أبعد من ذلك بإقامة بيان دولي للحماية والتقدم القانوني سجلت فيه المنطقة سابقة عظيمة بنظام حماية حقوق الإنسان في الأمريكتين.

ويحدونا الأمل أن يحدث شيء مشابه لإعلان الألفية. إننا نريد أن يصبح متطلبا أخلاقيا وسياسيا لكل حكام العالم. إننا نريد أن نرى مواطني كل بلد من بلدان العالم يهبون ويحتجون على الجوع والفقر والأحوال غير الصحية. نريد للتمييز ضد المرأة أن يصبح سببا لوصم جميع الذين يمارسونه بالعار. نريد للتمييز ضد السكان الأصليين أن يستأصل من على وجه الأرض. نريد لحماية البيئة أن تصبح جزءا من قاموس كل إنسان يعيش على هذا الكوكب، وأن تصبح، بالتأكيد، أولوية لكل حكومة من حكومات العالم. نريد تعاوننا من قبل الذين يتمتعون بأوفر حظ في جعل حماية البيئة واجبا سياسيا وأخلاقيا على السواء. تلك هي رغبة شيلي القابلة للتحقيق، الرغبة التي أتينا لعرضها على الجمعية العامة هذه.

والواجب بأن يساهم في خلق عالم تسوده قيم البشرية السامية، بصرف النظر عن البعد الاقتصادي أو الديموغرافي للبلد، أو نفوذه أو قوته، وبصرف النظر عن قربه أو بعده عن مراكز النشاط التي تتخذ فيها القرارات التي تمس حياة كل إنسان على الكوكب بلا استثناء.

إن شيلي، انطلاقا من موقعها في جنوب الكرة الأرضية، لم تبخل بالتعاون. ولقد دعمنا بحماس، بل وروّجنا في بعض الحالات، لأكثر المبادرات تنوعا سعيا إلى تنمية شعوبنا. وقبل بضعة أيام قمنا، في سانتياغو الشيلية، مع رئيس وزراء النرويج، بإطلاق مبادرة إقليمية مهمة لتحقيق الهدفين الرابع والخامس من الأهداف الإنمائية للألفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي ظل تلك المبادرة ستعاون شيلي في إعارة خدمات القوات وتدريب القوات في بوليفيا وإكوادور وبلدان المنطقة الأخرى. لكننا حين نقول "قوات" فإننا لا نعني الجنود. فالقوات ستكون مؤلفة من الممرضات والقابلات والأطباء المتخصصين في صحة الأمهات والأطفال، الذين سيقطعون في سفرهم الحقول وسلاسل جبال أمريكتنا، حتى يقدموا العون في ولادة الأطفال، ويساعدوا الأمهات، ويوفروا اللقاحات ضد الأمراض ويقدموا العناية الطبية للأطفال المرضى. فرغم التقدم المحرز في ذلك الصدد في السنوات الأخيرة، الذي زاد من نسبة الولادات التي قدم فيها العون من ٧٨ في المائة إلى ٨٩ في المائة، ما زالت ٢٢ ٠٠٠ أم يلاقين حتفهن في أمريكا اللاتينية كل سنة لمجرد أنهن لم يحصلن على العناية الطبية على يد اختصاصيين محترفين. ورغم التحسن في معدل وفيات الأطفال، ما زال ٤٠٠ ٠٠٠ طفل أمريكي لاتيني دون الخامسة من العمر يلاقون حتفهم كل سنة - ومن هنا تتأكد إلحاحية تلك المبادرة، وهي نفس إلحاحية النهوض بالديمقراطية والتنمية الاجتماعية لشعوبنا.

وإن اندلاع الأزمة المالية في الأسابيع الأخيرة أزاح آخر ذرة من الشك حول ذلك. إن العالم يحتاج إلى أجوبة عن الأسئلة الكبيرة.

ولو طُلب مني تعريف المتطلبات الأساسية للسياسة العامة للأمم المتحدة اليوم ضمن مفهوم واحد - وبعبارة واحدة - فإن جوابي سيكون ما يلي: إننا نعيش في وقت يتطلب تحولات. التحولات يجب أن تكون الفكرة الأساسية وراء صنع السياسة العامة التي تهدد بها أعمال الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة ينبغي أن تتطلع إلى سياسات تنطوي على إمكانية إحداث التحولات وعلى القدرة على تحريك آثار تحويلية في مستقبل ليس ببعيد. بديهي أن ذلك الاقتراح، الحافل بالطموحات والعمومي، يثير مزيداً من الأسئلة. هل الأمم المتحدة قادرة على توليد التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟ هل الأمم المتحدة تعرف اليوم ما هو المجال الرئيسي للتحولات الإستراتيجية الضرورية؟ ما المطلوب عمله، من خلال التحولات، في المجال الأكثر حساسية من ولاية الأمم المتحدة، في مجال السلم والأمن الدوليين؟ اسمحوا لي أن أتطرق إلى تلك الأسئلة واحداً واحداً.

أولاً، هل الأمم المتحدة قادرة على توليد التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في كل أنحاء العالم؟ لقد برهنت الأمم المتحدة على تمتعها بتلك القدرة في شتى مجالات عملها في الماضي. وأعمال الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان تعطي مثالا ممتازا. وفي وقت لاحق من هذا العام سنحتفل بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمرء لا يحتاج إلى الكثير من الجهد ليدرك أن القدر الكبير من التغيير الذي تحقق في السنوات الـ ٦٠ تلك إنما يعود الفضل فيه إلى الطاقة التحويلية لحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيسة جمهورية شيلي على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت فخامة السيدة ميشيل باشيلي خيرياً، رئيسة جمهورية شيلي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد دانيلو ترك، رئيس جمهورية سلوفينيا

الرئيس (تكلم بالاسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية سلوفينيا.

اصطحب فخامة السيد دانيلو ترك، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دانيلو ترك، رئيس جمهورية سلوفينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ترك (تكلم بالانكليزية): نبدأ دورة الجمعية العامة الثالثة والستين في ظل القيادة الحكيمة للمهمة لرئيسنا، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان. إننا نعول على خبرتكم وفطنتكم السياسية، سيدي، وإنني أتمنى لكم كل نجاح في عملكم. وفي الوقت ذاته، أود أن أعرب عن امتناني الخالص لسلفكم، السيد سرجيان كريم، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، الذي أدار دفعة الجمعية بإحساس مرهف وعزيمة قوية. كما أود أن أحيي الأمين العام، السيد بان كي مون، الذي توفر جهوده التي لا تعرف الكلل الهداية للأمم المتحدة في هذه الأوقات العصيبة.

إننا نعيش حقا في عالم مضطرب في وقت عصيب. وتلزمنا أجوبة حقيقية على المشاكل العالمية المتراكمة. لقد وصل عصر التفاؤل الذي ولّده العولمة إلى نهايته.

درجة من القبول، وهذا ينبغي أن يكون مصدر قلق عميق لكل من يحرصون بجدية على حقوق الإنسان. كما أن الصراعات المسلحة ما زالت تتمخض عن أعمال بشعة وانتهاكات هائلة لحقوق الإنسان.

تلك الظواهر يجب مواجهتها بأعمال مضادة حازمة. ومؤسسات حقوق الإنسان يلزم تقويتها ودعمها. والتعليم في ميدان حقوق الإنسان يستحق أولوية أعلى. ومبدأ المسؤولية عن الحماية يجب إعطاؤه معنى حقيقيا وقوة تطبيق حقيقية من خلال إجراءات دبلوماسية وغيرها. والحكمة الجنائية الدولية يتعين القبول باختصاصها وتحويلها إلى أداة فعالة كهيئة أساسية لمعاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. إن انتهاكات حقوق الإنسان يجب محاربتها أينما وقعت.

ولكن بالإضافة إلى ذلك يوجد واقع أساسي بقدر أكبر يخل بالتمتع الفعلي بحقوق الإنسان من قبل الجميع. لقد أعلن الإعلان العالمي، في مادته ٢٨، أن كل شخص يستأهل النظام الاجتماعي والدولي الذي يمكنه فيه أن يتمتع بحقوق الإنسان الخاصة به. لقد تصور مؤلفو الإعلان بواقعية الطبيعة الطويلة الأمد لأثر حقوق الإنسان. وإن الجمعية العامة، اهتداء بتلك الروح، اعتمدت في عام ١٩٨٦، إعلانها للحق في التنمية، الحق الذي حظي باحترام شامل عالمي في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا في عام ١٩٩٣. لقد كان ذلك اعترافا هاما وواقعا بالصلة المتأصلة بين اثنين من المطامح الإنسانية الأساسية: الحق في الحرية الإنسانية والحق في التنمية الإنسانية. وفي السنوات اللاحقة، طورت الأمم المتحدة أيضا تفاهما شاملا لما يعتبر تنمية وماذا تعنيه التنمية في عصرنا. وذلك التفاهم جرى تطويره في سلسلة من المؤتمرات العالمية في التسعينات، ولُخص في عام ٢٠٠٠ على هيئة اتفاق على أهداف إنمائية عالمية.

تأملوا في ما يلي: في وقت اعتماد الإعلان العالمي في عام ١٩٤٨، كان العالم قد مر بوحدة من أشد اللحظات مأساوية في تاريخه. فالحرب العالمية الثانية كانت قد حلت أوزارها قبل فترة قصيرة جدا، والاهتزازات التي أعقبت ذلك الزلزال كانت محسوسة بقوة، والكثير من العالم كان، من الناحية المادية، محطما. والقمع الستاليني كان السمة السائدة في الاتحاد السوفياتي وفي جزء كبير من أوروبا. أما في آسيا وأفريقيا، فإن جماعات سكانية كبيرة كانت ترزح تحت نير الاستعمار. وكان نظام الفصل العنصري قد بدأ تطبيقه في جنوب أفريقيا. غير أن ذلك الوقت هو بالذات الذي اختاره مؤلفو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لوضع تفاصيل رؤيا تفاعلية لمجتمع عادل وعالم أفضل. لقد كانت حقوق الإنسان حقا الفكرة التحويلية الأصيلية في ذلك الوقت التي ألهمت التغيير الاجتماعي والتنمية منذئذ.

عالم اليوم، وإن كان لا يزال بعيدا عن أن يكون مثاليا، فإنه أحسن بدرجة كبيرة من عالم عام ١٩٤٨. فقد ظفرت حقوق الإنسان في أجزاء كثيرة من العالم وما فتئت تحقق تقدما مطردا في أجزاء أخرى. والكثير من النظم القمعية انتهى الأمر بها في مزبلة التاريخ. ويرجح أن تقتفي النظم القمعية المتبقية أثرها. لقد تقدمت الديمقراطية تدريجيا على نطاق العالم وأصبحت اليوم طريقة حياة أعداد من الناس أكبر من أي وقت مضى.

واضح أن انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة، حسب تقارير خبراء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبعض أسباب الانتهاكات، مثل التمييز العنصري، ما زالت مستمرة وبدأت تكتسي أشكالا جديدة. وبدأت تظهر أيضا مسائل جديدة حول حقوق الإنسان. والشواغل المتعلقة بالأمن ومحاربة الإرهاب يبدو أنها أخذت تساهم في التقليل من الحرص على حقوق الإنسان في بعض المجتمعات. بينما أخذت ممارسة التعذيب المقيته تكتسب

لكن تلك الجهود لن تنجح ما لم تُرسى أسس شراكة كافية فيما بين العناصر الاقتصادية والسياسية الأساسية الفاعلة. وإن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان والصين والهند ومجموعة السبعة والسبعين جوهرية. فالتحديات البيئية القائمة تتطلب مُجاً تحولاً للطريقة التي يستهلك بها العالم الطاقة، وللطريقة التي يطور بها التكنولوجيا، وللطريقة التي يسعى بها إلى التنمية. إن التغيير التدريجي لن يفيد. والتعاون الشامل أساسي. ومن البديهي - وأود أن أشدد على ذلك - أن مسؤوليات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ليست نفس المسؤوليات. إنها متباينة. لكن العالم في مجموعته يتعين عليه أن يتحرك قدماً وإن الأمم المتحدة يتعين عليها أن ترسم المسار الصحيح. إن إجراء التحول أصبح قضية الساعة.

سؤال الثالث يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين وبالتحولات الضرورية في هذا المجال. اسمحو لي أن أسجل في البداية أن ثمة حاجة ماسة إلى التحولات في المؤسسات القائمة في ميدان الأمن الدولي.

التضاريس على خارطة الأمن الدولي تعطي اليوم صورة مختلطة. وبعد انتهاء الحرب الباردة كانت هناك لحظات مفعمة بالأمل ولحظات حافلة بخيبة أمل مريرة. وكانت هناك نجاحات وإخفاقات، بما فيها الإخفاق في منع الإبادة الجماعية. غير أننا يتعين علينا أيضاً أن نبين أن العدد الإجمالي للصراعات المسلحة ما فتئ ينخفض منذ أكثر من عقد. وذلك تطور مرحب به حقاً، وهو يعود بقدر لا يستهان به إلى مساهمة الأمم المتحدة، التي زادت باطراد من خبرتها وقدرتها في حفظ السلام وبناء السلام فيما بعد الصراع وكذلك، في بعض الأحيان، في الدبلوماسية الوقائية. كما أن دور الأمين العام جرى تعزيزه في كل هذه المجالات.

الرؤيا موجودة والتقدم العملي بارز، وإن كان بدرجات متفاوتة. وإن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأفريقيا، الذي عقد يوم الاثنين الماضي، عزز توافق الآراء العالمي السائد حول الأولويات الملحة لأفريقيا. والمناقشات التي ستجرى في ندوات حول الأهداف الإنمائية للألفية ستتيح فرصة لمناقشة مسائل اليوم الحساسة، وعلى وجه التحديد المسائل التي انبثقت عن أزمة الغذاء الراهنة. ويجدوني الأمل أيضاً أن ينال اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر قمة للنظر في التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ دعماً واسعاً.

تلك المناقشات وغيرها تساعد أيضاً في الإجابة عن سؤال الثاني: هل تعرف الأمم المتحدة اليوم الاتجاه الاستراتيجي الذي يجب أن تتركز فيه اليوم الجهود التحولية؟ نعم، إن الأهداف الإنمائية للألفية جزء من الجواب، لكن من الواضح حقاً أن التنمية العالمية - الآن وفي المستقبل المنظور - ستعتمد بصورة حيوية على حفظ بيئتنا الطبيعية، وبصورة خاصة على كيفية معالجة مشكلتي الطاقة والاحتراق العالمي. المعركة من أجل المستقبل الجماعي العالمي سنكسبها - أو نُهزم فيها - على الجبهة البيئية، وهنا يتعين أن تبذل الجهود التحولية الرئيسية. وليس لدينا وقتاً نضيّعه.

في وقت سابق من هذه السنة اعتمد الاتحاد الأوروبي، تحت رئاسة بلدي، سلوفينيا، خطة بالأنشطة اللازمة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وبالأمس، كرر الرئيس ساركوزي، رئيس فرنسا، الرئيس الحالي لمجلس أوروبا، كرر التزام الاتحاد الأوروبي بنجاح خارطة طريق بالي ومؤتمر كوبنهاغن، المقرر عقده في العام القادم. ورثما يتم ذلك - وإنني أود أن أركز على هذا - يجب إحراز التقدم في المؤتمر الذي سيعقد في بوزنان، بولندا، وفي العملية المفوضية إلى مؤتمر كوبنهاغن وإلى الاتفاق العالمي النهائي.

التناوب بعد شغل عضوية السنتين مرتين. ثالثاً، ينبغي انتخاب الأعضاء غير الدائمين الثمانية المتبقين وفقاً لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وفكرة النقاط الثلاث هذه تعني أن الحجم الإجمالي لمجلس الأمن بعد إصلاحه لن يتجاوز ٢٥ عضواً: مجلس الأمن سيكون مؤلفاً من ٢٥ عضواً، وسيكون أكثر تمثيلاً لعضوية الأمم المتحدة، وسيكون، باعتقادي، أكثر فعالية.

أطرح تلك الأفكار بشأن إصلاح مجلس الأمن عليكم، السيد الرئيس، لاستخدامها في الجهود المقبلة لإصلاح المجلس. ومما يحظى بقبول واسع أن العمل يجب أن يمضي قدماً نحو خاتمة ناجحة. وإن النجاح في إصلاح المجلس سيمثل مساهمة أساسية في التحولات في بنية الأمن الدولي. وهذا، بالاقتران بالمشاريع الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، سيمثل مساهمة كبيرة في تحسين العالم.

اسمحوا لي أن أختتم. هل كل هذا جديد؟ نعم، من زاوية ما، لأن بعض المهام الخاصة والمشاريع المحددة جديدة. ولكن عند التعمق في المسألة، يجد المرء أن الجواب يكمن في أن كل هذا متعلق بالاستمرارية. لقد مثلت الأمم المتحدة، منذ ولادتها، الآمال في عالم محسن والوعد بتحقيقه. فلنعمل على كفالة ألا نخيب ذلك الأمل وعلى الارتقاء إلى مستوى ذلك الوعد. فلنعمل في سبيل التحول أينما كان ضرورياً. ولنجعل من هذا العصر اللحظة التي تظهر فيها الأمم المتحدة بأحلى صورها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحَب السيد دانيلو ترك، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

التقدم المحرز حتى الآن أشاع قدراً من الثقة في قدرة الهياكل الأمنية الدولية وعناصرها الرئيسية الفاعلة على التعاون، بل والأهم، على العمل في شراكة من أجل صون السلام والأمن الدوليين. ولكن يبدو أن الثقة التي بُنيت حتى الآن ما زالت هشة وأن بقايا عقلية الحرب الباردة ما زالت موجودة. لذا فإن بذل المزيد من الجهود مطلوب. وتلك الجهود تنطوي، في رأبي، على مجموعتين أساسيتين من المهام.

المجموعة الأولى من المهام تتعلق بتنمية الشراكات لمعالجة المسائل الأمنية الأساسية، لا سيما المسائل الموجودة في مناطق الشرق الأوسط، والقفقاس، والبلقان، وشتى المناطق في أفريقيا. وبالنسبة إلى كل تلك المجالات تحققت درجة من النجاح في إرساء أسس التعاون والشراكة فيما بين العناصر الأساسية الإقليمية والعالمية، العاملة في سبيل السلام. وإن نماذج الدبلوماسية المتسقة، مثل النموذج المتجهج في التعامل مع مسائل كوريا الشمالية، يمكن وينبغي أن تكون مصدر إلهام للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام في الأجزاء الأخرى من العالم.

المجموعة الثانية من المهام ملحة بالمثل. ويتعين إيلاء اهتمام فوري لفرض التحولات في الهياكل الأمنية القائمة. فإصلاح مجلس الأمن طال انتظاره كثيراً. وإن التحسينات التدريجية في أساليب عمله، وإن كانت مصدر ترحيب، فإنها بعيدة عن أن تفي بالمرام. ولقد آن أوان التغيير في هيكل المجلس. وإنني أؤمن بأن عضوية مجلس الأمن يجب توسيعها، وأن هذا التوسع يجب التقدم فيه في ثلاثة اتجاهات. أولاً، يجب إضافة ستة مقاعد دائمة من كل منطقة من مناطق العالم. ثانياً، يجب استحداث فئة إضافية من أعضاء غير دائمين يتناوبون في شغل العضوية بتواتر أكبر. وهذه الفئة تتألف من ستة أعضاء، في أي تشكيلة محددة لمجلس الأمن، يُنتخبون وفقاً لصيغة تضعها الجمعية العامة، على أساس

إننا لم نقر الأهداف الإنمائية للألفية بتعابير مبهمّة. ولم نصنع إعلان الألفية بعبارات تجريدية أو بمفاهيم مصطنعة تفتقر إلى الجوهر. بل بالعكس، عكفنا على تحليل الحالة التي أردنا تصحيحها بأكبر درجة ممكنة من الشدّة. وقسنا بدقة رياضية نطاقها الطاغي وكذلك مدى الجهد السياسي والمالي الذي سنتكبده إذا انتكست.

لقد التزمنا بالأهداف الإنمائية للألفية بشعور نبيل بالمسؤولية إلى درجة أننا وضعنا تاريخاً محدداً لانجازها: العام ٢٠١٥. ولقد بلغنا الآن منتصف المدة حتى ذلك التاريخ، وها نحن نواجه حالة محبطة من صورة للوضع الدولي حافلة بالعقبات التي يتعين التغلب عليها إذا أريد لنا أن نكمل ما قررنا في عام ٢٠٠٠ أن نفعله. كنا نعلم أننا سنواجه صعوبات. وقد أدركنا أن علينا أن نتجاوز عقبات هائلة، وحددنا كل نوع من التحديات الكبرى التي تنتظرنا في مسعانا لتنفيذ خططنا.

لقد أفلحنا، نحن في الجمهورية الدومينيكية، في إحراز بعض التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ عام ١٩٩١، حققنا تخفيضاً أكثر من النصف في نسبة الأطفال في سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن الطبيعي لأعمارهم. وحققنا أيضاً تقدماً في إحراز هدفنا ذي الصلة بالتنمية الصحية وتمكّنا من وضع حد لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

لكننا نعرف الآن أنه، إلى جانب التقدم المحدود المحرز لا في الجمهورية الدومينيكية فحسب وإنما في البلدان النامية في كل القارات، فإن أكثر من نصف مليون امرأة ما زلن يلاقين حتفهن كل سنة من مضاعفات مقترنة بالحمل والولادة يمكن معالجتها والوقاية منها. ونعرف الآن أنه، بدلا من بلوغ هدف تخفيض عدد الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن عند الولادة بنسبة النصف، فإن ذلك العدد سيرتفع

خطاب السيد ليونيل فرنانديس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية الدومينيكية.

اصطُحَب السيد ليونيل فرنانديس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليونيل فرنانديس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فرنانديس رينا (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمهورية الدومينيكية حكومة وشعباً يسرني أن أعرب عن تهنئتنا لرئيس الجمعية العامة، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، من جمهورية نيكاراغوا الشقيقة، بمناسبة انتخابه مؤخرًا. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتحية أيضاً إلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة هذه.

قبل ثماني سنوات، في هذه القاعة بالذات، قطع ممثلو ١٨٩ دولة على أنفسهم التزاماً حاسماً الأهمية، ربما أحد أهم الالتزامات السامية التي تعهد بها هذا العدد الكبير من الأمم. لقد اتفقوا على الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٠، كان يُعتقد - وهذه هي أيضاً الحالة الشائعة اليوم - أن الأهداف المقررة في ذلك الوقت ستدون في سجل تاريخ الجنس البشري العام على أنها أشجع قرار أخلاقي يتخذ على الإطلاق في مواجهة الفقر المدقع والظلم المخزي المستفحل ومأساة الجور الاجتماعي المثبّطة للهمم. لقد كانت خطة للعمل والتفاني الذي تطلب جرعة كبيرة من الإرادة السياسية وإجراءات مصممة بما يتوافق مع الأهداف المطلوب بلوغها، وإعادة تنظيم الأولويات في الميزانيات، وتدفعاً أعظم لموارد المعونة، ودعمًا للتنمية.

الولايات المتحدة لإنقاذ شركات وول ستريت المالية من الإفلاس - الشركات تسببت هي نفسها في إخفاقاتها.

سكان العالم الذين يعانون من الجوع والتعاسة يصرخون عاليا مناشدين المجتمع الدولي أن يعير حل بليتهم نفس الاهتمام العاجل الذي أعير في الجهود المبذولة لإنقاذ المؤسسات المصرفية على حافة الانهيار. ولا يمكننا أن نتخيل فكرة أن إنقاذ كرامة فقراء العالم أقل أهمية أو أقل إلحاحية من إنقاذ مؤسسات تزاوّل أعمالها في أهم مركز مالي في العالم.

ونود أن يكون واضحا أننا لم نأت هنا لإدانة أحد أيا كان. ولم نأت هنا لتوجيه أصابع الاتهام إلى أية أمة صديقة وعضو في أسرة الأمم المتحدة. بل أتينا حتى نطلق صفارة الإنذار ونكون بمثابة الصرخة التي توقظ الضمائر، منادين بإيجاد حل لمشكلة تلحق الأذى بكل الأمم الفقيرة، مشكلة جائرة اجتماعيا ومرفوضة أخلاقيا.

غير أننا نود أن نستغل هذا المنتدى لتسليط الضوء على عوامل أخرى تحبط إحراز الأهداف الإنمائية للألفية وتعيق تقدم أمنا. هذه هي، على سبيل المثال، حالة المضاربة غير الخاضعة للضوابط في شراء وبيع عقود الأوراق المالية المستقبلية للنفط والغذاء. ولا مجال على الإطلاق لإخفاء حقيقة أن أسواق الأوراق المالية المستقبلية غير الخاضعة للضوابط إنما هي آليات تنحو بطبيعتها، من خلال المضاربة المفرطة والتزوير والتلاعب، إلى تشويه المبادئ الأساسية للنشاط الاقتصادي. إننا لا نشكك، فيما يتعلق بتحديد أسعار النفط، في حقيقة أن العرض لم يزدد زيادة كبيرة بينما الطلب ظل يزداد؛ ولا في أنه لم تستثمر أموال كافية في بناء مصافي نفط جديدة في السنوات الأخيرة؛ ولا في أنه توجد توترات جغرافية - سياسية في شتى بقاع العالم؛ ولا في أن الدولار الأمريكي قد انخفضت قيمته. فهذه كلها صحيحة.

ويتجاوز ٣٠ مليون طفل. ونعرف أيضا أن عدد الوفيات في عام ٢٠٠٦ بسبب الإيدز قد ارتفع إلى ما يقرب من ٣ ملايين وأن تدابير الوقاية ضد ذلك الوباء المشؤوم ما زالت قاصرة بصورة فاضحة. ومما يثبط المهمة أيضا حقيقة أن أكثر من ٦٠٠ مليون إنسان لن يتمتعوا بخدمات صحية أفضل من الخدمات التي يحصلون عليها الآن.

وفي ذات الوقت الذي يحدث فيه ذلك نرى الأمم الغنية الآن، التي التزمت بتوفير مساعدة إنمائية رسمية استثنائية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لم تف عموما بتعهداتها. ولم يف سوى خمسة بلدان منها - النرويج والسويد وهولندا والدانمرك ولكسمبرغ - بالتزاماتها، حيث قدمت مساهمات تعادل، وفي بعض الحالات تجاوزت، نسبة الـ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي - النسبة التي اعتبرتها هذه المنظمة العالمية مناسبة.

مع ذلك، لا يشك أحد في أننا تلزنا الآن، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خطة إنقاذ مالية من المجتمع الدولي - أشبه بالإعفاء، حسب التعبير الشائع في هذه الأيام. ووفقا لدراسات البنك الدولي، سيكون مطلوبا، في المعدل، ما يقرب من ٥٠ بليون دولار من المعونة الأجنبية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. قصدت هنا أن أقول إن إحراز هدف تحسين نوعية الحياة والكرامة في ظروف معيشة أفقر أمم العالم سيتطلب خطة اقتصادية مالية دولية بنفس حرارة وإلحاحية الخطة التي يجري الآن وضعها لإنقاذ فريدي ماك وفاني مي وبير استيرنس ومريل لينتس وأي آي جي ومؤسسات مالية أخرى. وبعبارة أخرى، سنحتاج في غضون السنوات السبع التالية حتى عام ٢٠١٥، التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلى ٣٥٠ بليون دولار من المعونة الأجنبية، وفقا لمعايير البنك الدولي. وهذا يعادل نصف المبلغ المناقش في هذه اللحظة في كونغرس

الارتفاع البالغ الشدة في أسعار النفط. فلدينا، نحن في الجمهورية الدومينيكية، ارتفعت قائمة استهلاك النفط من ١,٦٦٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ما يقدر بـ ٦,٥ بليون دولار في هذا العام. ذلك الفرق يبلغ ٥٠٠ في المائة تقريبا. ولولا فارق الـ ٥ بلايين دولار ذاك لتمكنت الجمهورية الدومينيكية من تمويل الاستثمار في كل مشروع عام مدرج في تحليل تكاليف الأهداف الإنمائية للألفية من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٥.

العالم لا يتطلع إلى تحويله إلى وكر قمار. العالم لا يريد تلاعبا متواصلا أو تزويرا دائما فيما يتعلق بالعوامل التي تركت أثرا حاسما على نوعية الحياة. العالم، في الحقيقة ليست لديه سوى مطامح بسيطة: العيش في ظروف من العدالة الاجتماعية والمساواة مقرونة بخلق الفرص، ليتسنى لكل إنسان أن يطور قدراته الكامنة الخلاقة، ماديا وروحيا.

وبغية إحراز تلك الأهداف النبيلة بدأت الدول، التي ألزمت نفسها ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كجدول أعمال لتحول اجتماعي حقيقي مخلص، تتوجه بأنظارها إلى منظومة الأمم المتحدة بتفائل مشوب بالأمل أن تتمكن المنظومة من تصحيح التشوهات الحالية وتعويضها عن الخسائر التي لحقت بها.

ونشق بأنه، بفضل هذا العدد الكبير من الأفراد الأذكياء المجتمعين هنا، الساعين إلى حياة أفضل لجميع أبناء الجنس البشري، ستُطرح قرارات هامة على بساط البحث بنفس ما أبدي من سرعة وإلحاحية واهتمام عند رسم خطط إنقاذ المصارف المفلسة في هذه الأوقات العصيبة في دنيا المال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية على البيان الذي أدلى به للتو.

ما نشكك فيه هو حقيقة أنه، في بحر ١٢ شهرا فحسب، ارتفع سعر البرميل الواحد من النفط من ٧٠ دولارا إلى ما يقرب من ١٥٠ دولارا. وفي تموز/يوليه ذهنا لرؤية أسعار برميل النفط ترتفع بـ ١٠ دولارات في يوم واحد. وقبل يومين فقط، أثناء وجودنا هنا في نيويورك، شهدنا، باندهاش عظيم، زيادة لا بـ ١٠ دولارات وإنما بـ ٢٥ دولارا في يوم واحد. كيف يمكننا تفسير ذلك؟ هل حدث فجأة، في يوم واحد فحسب، أن العالم برمته ازداد طلبه فجأة، أو أن آبار النفط في العالم قد اختفت بصورة غير متوقعة؟

واقع الحال هو أنه لا يوجد إلا تفسير واحد: المضاربة المفرطة في أسواق الأوراق المالية المستقبلية. ومما يستعصي على الفهم أن أفرادا يمكنهم أن يبيعوا ما لا يملكونه، وأفرادا آخرين يستطيعون شراء ما لا يتوقعون استلامه. لكن هذا بالضبط هو ما ظل يتكرر في الآونة الأخيرة، في أوضح مثال على ما يسمى برأسمالية كازينو القمار.

في غضون خمس سنوات فقط دخلت مئات البلايين من الدولارات أسواق الأوراق المالية المستقبلية للسلع الأساسية، موجهة بقدر كبير نحو الطاقة، وارتفعت الأسعار في نفس الوقت ارتفاعا مذهلا بأكثر من ٢٠٠ في المائة بين تموز/يوليه ٢٠٠٣ وتموز/يوليه ٢٠٠٨. وذلك لم يحدث لسلع أساسية قليلة وإنما شمل بلا استثناء كل سلعة من المنتجات الـ ٢٥ المدرجة في مؤشر السلع الأساسية في الأسواق العالمية. ففي السنوات الخمس الأخيرة ارتفعت أسعار القمح بنسبة ١٧٧ في المائة، والصويا بنسبة ١٩٦ في المائة، والذرة بنسبة ٢١٤ في المائة.

مع ذلك نجد لزاما علينا أن نكرر هنا أن ما ترك الوطأة الأشد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إنما كان

التحديات التي يتعرض لها الأمن على نطاق الكرة الأرضية لم تأت من الصراعات الدائرة بين الدول فقط، وإنما أيضا من التحديات التي تفرضها أنشطة العناصر من غير الدول، مثل جماعات الجريمة المنظمة الدولية الضالعة في الإرهاب والاتجار بالمخدرات. كما تشمل تلك التحديات تدهور البيئة والأوبئة والفقر المدقع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

أود أن أبدأ بالتطرق إلى التحدي الأول لجيلنا ولحضارتنا. قليلة هي التحديات التي تتسم بنفس إلحاحية عكس آثار تغير المناخ. فهذه الظاهرة تؤثر سلبا بصورة عشوائية على البلدان الغنية مثلما تؤثر على البلدان الفقيرة، ومن المفارقات العجيبة أن أقل المساهمين في التسبب في تلك الظاهرة هم غالبا الأشد عرضة للتضرر من عواقبها.

تغير المناخ ليس مشكلة تواجهها الأمم كل بحسب درجة تنميتها. إنه مهمة تتطلب الانتقال من الأقوال إلى الأفعال المترتبة بمقترحات ملموسة مستندة إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

لذا اقترحت المكسيك إنشاء صندوق أحضر داخل نطاق الأمم المتحدة يقدم حوافز للدول في سبيل مضاعفة جهودها في هذا الميدان. ومن دواعي ارتياحنا الكبير أن نرى منظمات من قبيل البنك الدولي قد أخذت بالفعل بزمام المبادرة بتوسيع إمكانيات توفير الموارد لفائدة البلدان المحتاجة إليها.

وبناء عليه أود أن أؤكد اليوم، أمام هذه الجمعية، بالنيابة عن بلدي، اقتراح المكسيك بإقامة هذا الصندوق الأخضر الذي يتيح لجميع الدول أن تساهم، كل بحسب قدرتها الاقتصادية، والذي يمكننا جميعا أن نستخدمه لتمويل البرامج التي تحد من الانبعاثات، أو تزيد من كفاءة الطاقة، أو تفر تدابير للتكيف مع تغير المناخ.

اصطحب فخامة السيد ليونيل فرنانديس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد فليبي كالديرون هونخوسا، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس الولايات المكسيكية المتحدة.

اصطحب فخامة السيد فليبي كالديرون هونخوسا، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فليبي كالديرون هونخوسا، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فليبي كالديرون هونخوسا (تكلم

بالإسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي ميغيل ديسكوتو بروكمان، بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الجمعية. وإنه لشرف حقيقي لأمریکا اللاتينية أن تقودوا أعمالنا.

أتيتُ إلى الأمم المتحدة لأعيد تأكيد التزام المكسيك الدائم بتقوية نظامنا التعددي وبناء نظام عالمي أكثر إنسانية وأكثر عدالة وأكثر رخاء وأكثر نظافة وأكثر أمنا.

المشاكل والتحديات التي تواجهها البشرية اليوم تتطلب تجديد الأمم المتحدة وتقويتها. والمكسيك مقتنعة بأن الأمم المتحدة وصلت لحظة تاريخية دقيقة. فالتحديات الشاملة للقرن الحادي والعشرين ما فتئت تضع على المحك قيادة الأمم المتحدة وحيويتها.

للألفية. والواقع أننا وضعنا أهدافا إضافية تتجلى في خطتنا الوطنية للتنمية. ولمواجهة هذا التحدي، عملت المكسيك على زيادة إنفاقها الاجتماعي بدرجة كبيرة، في مجالات منها التعليم والصحة والتنمية البشرية. وفي العام القادم، سوف نخصص ١٢٥ بليون دولار، أو ما نسبته ٦٠ في المائة من ميزانيتنا، للإنفاق الاجتماعي.

وأود أن أذكر بعض أمثلة على ذلك. مما جعل في الإمكان خفض معدل الفقر المدقع بالبلد برنامج للتحويلات المباشرة المشروطة يعرف باسم "الفرص" ويرمي لتمكين الأسر التي تنتمي إلى أضعف فئات السكان من إلحاق أطفالها بالمدارس أو القيام بزيارات منتظمة للطبيب، وعلى مدى السنوات الـ ١٠ الماضية، انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر المدقع من ٣٨ مليون شخص إلى أقل من ١٥ مليونا. وحققنا أيضا تعميم التعليم الأساسي. وعلاوة على ذلك، وضعنا هدفا واضحا للغاية يتمثل في أن نحقق بحلول عام ٢٠١١ المثل الأعلى الذي تنشده جميع البلدان في مجال الصحة، وهو تعميم التأمين الصحي، بما فيه الرعاية الصحية والأدوية والعلاج، لجميع المكسيكيين نساء ورجالا.

إننا نعيش في عصر المسؤولية المشتركة. والجميع يعلمون أن نتائج أعمالنا في هذا العالم الآخذ بأسباب العولمة تتجاوز حدود أراضي بلداننا وتؤثر في الكوكب بأسره. والتحديات الأمنية التي تواجهها المكسيك وأمريكا اللاتينية مثال جيد على التحديات المشتركة؛ فالالتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر لا يعرف حدودا. واليوم تعد أمريكا اللاتينية من أعلى مناطق العالم في أعداد الوفيات الناجمة عن العنف، وقد أصبح ذلك أحد العوامل الرئيسية التي تحد من التنمية لدينا.

ونحن في المكسيك نتصدى بشكل حاسم للجنوح والجريمة المنظمة، اللذين يهددان مجتمعنا ومؤسساتنا

وإنني أهيب بكل احترام بكل الأمم، وبخاصة الأمم الأكثر تنمية، أن تساهم في إنشاء الصندوق الأخضر هذا لخلق الأدوات المالية اللازمة لحماية بيئة العالم.

وكما قال أوكتايفيو باز، المكسيكي الحائز على جائزة نوبل:

"أيما كان شكل التنظيم السياسي أو الاجتماعي الذي تعتمد عليه الأمم، فإن المسألة الآنية الأكثر إلحاحية هي بقاء البيئة الطبيعية على قيد الحياة. إن الدفاع عن الطبيعة إنما هو دفاع عن الجنس البشري".

لا يوجد لدينا متسع من الوقت ولا مجال للخطأ حتى نتصل من مسؤوليتنا فيما يتعلق بتحد عالمي آخر يلحق الضرر بصورة خاصة بالفقراء: إنه ارتفاع أسعار الأغذية الدولية. لا بد لنا من أن نتصرف بطريقة حاسمة للحيلولة دون أن تتسبب تلك الحالة في ضياع الجهود التي بذلناها للتغلب على الفقر.

وبغية ضمان الأمن الغذائي طورت حكومة المكسيك خطة عمل تستهدف تيسير الوصول إلى إمدادات الأغذية وتشتمل على تخفيض جذري للضرائب المفروضة على الواردات من السلع الأساسية، وتحسين للإنتاجية في الأرياف، وإقرار احتياطي وطني استراتيجي من السلع الأساسية، وزيادة في المنح المالية المباشرة والمشروطة لستة ملايين من أشد الأسر فقرا في البلد كتعويض عن الارتفاع في أسعار الأغذية.

والواقع أن كثيرا من البلدان لن تعجز عن الوفاء بالأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٠ فحسب، بل تعاني بالفعل نكسات في مكافحتها للفقر نظرا لظاهرة ارتفاع أسعار الأغذية. وبالرغم من هذا المناخ غير المواتي، فالمكسيك تحقق تقريبا جميع الأهداف الإنمائية

شامل يسمح لتدفقات الهجرة بأن تكون قانونية ومأمونة ومنظمة وكريمة. ويجب أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها كاملة في ضوء تلك المشكلة العالمية، مسترشدة بمبدأ تقاسم المسؤولية بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

ولا مكان للإرهاب، بغض النظر عن مبرراته أو دوافعه الأيديولوجية، في مجتمع القيم الذي صنعناه. بمسئولية عظيمة. وتعرب المكسيك عن إدانتها له وتؤكد مجددا استعدادها للتعاون على أساس من القانون الدولي في منع الأعمال الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها.

وتتمثل المفارقة في أن جميع تلك المشاكل لا يمكن حلها وعلاجها إلا من خلال العمل العالمي، الذي يتطلب توسط الأمم المتحدة.

ولا نرغب نحن المكسيكيين في التهرب من مسؤولياتنا العالمية، ولن نفعل ذلك. فنحن نريد أن نكون من الأطراف الفاعلة، وليس مجرد مراقبين، في التحولات العالمية. وقد قررنا أن نعزز نشاطنا. فالمكسيك تربيها الحادية عشرة من حيث عدد السكان والثانية عشرة من حيث حجم الاقتصاد في العالم، ولدينا تقاليد طويلة من المساهمة في مجال السلام والقانون الدولي.

لذلك نريد أن نحتل موقعا يتسم بالمسؤولية والالتزام بتحقيق الخير المشترك للدول. ولهذا السبب تقدمت المكسيك بترشيحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وإذا انتخب بلدي فسيلتزم بالتصرف على أساس من القيم الأساسية للمجتمع الدولي: منع النزاعات وحلها سلميا؛ وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ والامتنال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وتنتطلع إلى المشاركة في مجلس الأمن لكي نروج لمثل المكسيك العليا الديمقراطية، التي تعلي شأن سيادة القانون.

الديمقراطية. وقد قررت الأسر المكسيكية أن تحيا في سلام وفي ظل القوانين في المكسيك، وأن لا يكون في المكسيك تسامح مع الإفلات من العقاب أو الجريمة، ولهذا السبب بدأنا نواجه الجريمة بشكل مباشر. غير أن ذلك يقتضي اشتراكا في المسؤولية على الصعيد الدولي. وتحدد المكسيك مناشدتها جميع الدول أن تلتمس أشكالا جديدة من التعاون في مكافحة تلك الأخطار. ويمثل استئصال تلك الآفات مبدأا تهتدي به المكسيك في سياستها الأمنية الوطنية وفي البرنامج الدولي الذي ندعو له.

وبالإضافة إلى تلك المشاكل، يتزايد التشكك في المبادئ والقيم التي تدافع عنها الأمم المتحدة، تلك المبادئ والقيم التي كان يعتقد في وقت ما أنها ترسخت في مجتمع الدول. فالبعض يشككون في المبادئ الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ويحتجون بمتطلبات الأمن أو أسبقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي احتفالنا بذكرى مرور ستين عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دعت المكسيك الدول الأعضاء إلى الدفاع عن القيم العالمية التي تعد شرطا مسبقا للتنمية البشرية وسيادة القانون.

وتمثل تدفقات الهجرة ظاهرة عالمية أخرى من ظواهر عصرنا. ففي عالم اليوم، يعيش ما يزيد على ٢٠٠ مليون شخص خارج بلدانهم الأصلية. وأسباب الهجرة الدولية معقدة، تتراوح ما بين توحيد عمليات الاندماج والطلب على الأيدي العاملة، والافتقار إلى الأوضاع الاقتصادية المناسبة واستمرار الصراعات داخل الدول أو فيما بينها. ويدخل في ذلك العدد ملايين المكسيكيين الذين يعيشون هنا في الولايات المتحدة، بحثا عن فرص الحياة الكريمة لأسرهم.

ولا يمكن اختزال الهجرة في مسألة الأمن، كما أنه لا يمكن إدارتها كمجرد ظاهرة اقتصادية. ولهذا السبب ترى المكسيك أنه يجب على المجتمع الدولي أن ينظر إليها على نحو

اصطحب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس واد (تكلم بالفرنسية): السيد ميغيل ديسكوتو، لقد أرادت الدول الأعضاء بانتخابكم رئيس للجمعية العامة أن تظهر ثققتها في نجاح ما تتمتعون به من خبرة عظيمة، بصفتمكم وزيرا سابقا للخارجية، في إدارة أعمالها. ويعرب الوفد السنغالي عن تهنئته لكم من خلالي. وأود في الوقت ذاته أن أتوجه بالشكر والتهنئة لأميننا العام، السيد بان كي - مون، الذي اتخذ مبادرات كثيرة منذ انتخابه رئيسا لمنظمتنا، كما يتبين من الاجتماعات الأخيرة التي تناولت أفريقيا.

وقد أشار كثير من رؤساء الدول، ولا سيما رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى الزيادة المفرطة في سعر النفط. وليس ذلك من قبيل المصادفة، لأن الكثيرين منا شجبوا سياسة منظمة الدول المصدرة للبترول، التي تحدد سعر النفط وفقا لأهوائها وتحاول أن تنحى باللائمة على الزيادة في الطلب، كما لو أننا لم ندرس الاقتصاد في حياتنا.

وقد أعرب عن تقييمات متفائلة لرابطتنا، ولكن ينبغي ملاحظة أن الأهداف التي وضعها الأعضاء المؤسسون لم يتم تحقيقها. وأقتبس من شهادة ميلاد منظمتنا أن أحد مقاصدها هو "أن ندفع بالرفعي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". وأرى أن الأمم المتحدة قد خدمت البشرية خدمة كبيرة بجلها بعض الصراعات وإحلالها السلام الدائم، ولكننا يجب أن نعترف أيضاً بأوجه قصورها في مجالات كثيرة، منها السلام والمجال الاقتصادي.

وسوف نسعى لدعم جهود المجلس الرامية إلى إعادة بناء المجتمعات والمؤسسات التي مزقتها الحرب والأخطار الناشئة. وسنعمل على ضمان تسوية النزاعات بين الدول في أول مرحلة ممكنة أمام محكمة العدل الدولية، وعلى الامتثال لأحكامها.

إن على جيلنا مسؤولية تاريخية في أن يعمل هنا والآن على مواجهة التحديات التي تواجهها البشرية في القرن الحادي والعشرين. ونعتقد أن الأمم المتحدة هي المنتدى الذي يمثل على خير وجه تنوع البشر وتعدد الدول وطموحات حضارتنا الجماعية في تحقيق الرفاه والتقدم. فهي حلف ممتاز تم تشكيله لضمان عالم ينعم بالسلام والعدل والأمن والتنمية، ويسوده الرفاه وتتاح فيه الفرص للجميع.

وتعددية الأطراف هي طريق القرن الحادي والعشرين. وهي تمثل الاستجابة الشاملة للعولمة. وفي هذه الحقبة العالمية الجديدة، يلزمنا أيضاً تعزيز المنظمة العالمية وتجديد نشاطها. ويجب علينا أن نضم صفوفنا لكي نجعل في إمكان الأمم المتحدة أن تحيل إلى حقيقة حلم مؤسسها: السلام والأمن والتنمية لجميع شعوب هذا الكوكب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة المكسيكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فيليب كالديرون هينويوسا، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية السنغال.

بين ثلاثة وأربعة أشهر في كل عام، ويمكن خلال هذه الفترة زراعة كل ما يريده الشخص لو أتاحت له الوسائل لذلك. وتلي ذلك ثمانية أو تسعة أشهر من الجفاف.

أطلقنا ذلك النداء، ولكن كالطبيب الذي يصل بعد موت المريض، لم يستجب أحد. ولحسن الحظ في السنغال أننا تنبأنا بالمصاعب الناجمة عن الآليات العالمية الكبيرة وشرعنا في برنامج يطلق عليه الهجوم الزراعي الكبير من أجل الزراعة والوفرة. وقيل لنا إنه طموح أكثر من اللازم لأن قيمته كانت تبلغ ٨٠٠ مليون دولار.

سوف يتم الانتهاء من في غضون شهر هذا المشروع، الذي بدأ في نهاية شهر أيار/مايو. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن السنغال لم تلَبَّ احتياجاتها الغذائية فحسب، بل قبلت التحدي المتمثل في تحقيق فائض. فقد كانت السنغال منذ ستة أشهر بين أشد البلدان اعتمادا على غيرها في مجال الغذاء، تستورد غذاءها بأكملها، بما فيه أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ طن من الأرز سنويا. ولكن الناظر إلى السنغال اليوم يرى الخضرة في كل مكان. وقد دعوت جميع السنغاليين أينما كانوا، بمن فيهم السنغاليون في المهجر، إلى أن يزرعوا قدر ما يشاءون، سواء ١٠ هكتارات أو ٢٠ هكتارا أو ١ ٠٠٠ هكتار، ما داموا يزرعونها بالغذاء. وقد نجح هذا الهجوم الكبير، كما قلت، نجحا عظيما. ولن يرى العالم السنغال تطلق النداءات طلبا للمساعدة الغذائية. فقد حللنا المشكلة ونرجو أن نكون قد فعلنا ذلك بصفة نهائية.

وصحيح أننا لم نكن نستطيع أن نفعل ذلك بدون عون الله. فالبرنامج كان يحتاج إلى ١٠٠ مليون دولار، ثلثها يخصص للسماذ. ولحسن الحظ أن بلدنا قد وُهب ترسيبات كبيرة من الفوسفات الذي يمكن استخدامه مباشرة كسماذ للمحاصيل، الأمر الذي مكنا من توفير ثلث ما يتكلفه استثمارنا في البرنامج. وتسنى ذلك بسبب الإيمان الذي

واليوم، تعقد الشعوب في أنحاء العالم آمالا كبيرا على اجتماعنا، لأن البشرية لحسن الحظ ما زالت تأمل، ولا يزال هذا الأمل حيا في البلدان التي تسمى فقيرة، وهي فقيرة حقا. ولكني عادة أقول فيما يتعلق بأفريقيا إنها ليست فقيرة، وإنما أفريقيا قارة تم إفقارها على مدى خمسة قرون من الرق وقرن واحد من الاستعمار والاستغلال. غير أن أفريقيا، بالرغم من كل ذلك، تنخرط في التعاون الدولي، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ونحن نسعى أيضا داخل الأمم المتحدة إلى المساهمة على سبيل المثال في السلام، الذي هو أحد أهداف منظمنا.

وتعلمنا التجربة أن هناك حدودا لنظامنا الدولي. وكما ذكرتم يا سيدي الرئيس أنتم والأمين العام، ينبغي أن ننظر مباشرة إلى المسائل ونضطلع بالإصلاحات. وفوق كل شيء، يجب أن نظهر سعة خيال وقدرة على الابتكار.

وأولى المسائل التي تشغلنا هي إطعام أفريقيا. ويجب أن نستعيض عن فكرة المعونة الغذائية، التي كانت الأصل في إنشاء منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ونحل محلها مفهوم المساعدة للزراعة، لأننا أظهرنا قدرتنا على القيام بالزراعة تماما كالبلدان المتقدمة نموا. ولسوء الحظ أننا نعاني من بعض حالات العجز، وتدخل فيها البذور والسماذ والمعدات، كما سأبين بعد برهة. وبدلا من التمويل التقليدي، يلزم أن نتخيل ما يشار إليه الآن بالتمويل الابتكاري.

ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أطلقنا الإنذار بشأن زيادة سعر السلع الأساسية ولا سيما المنتجات الغذائية. وطلب الأمين العام إلى الفاو أن تجتمع في روما مع رؤساء الدول. وتركنا كل شيء لنذهب إلى روما ونستجيب لذلك النداء، اعتقادا منا بأنه ستطرح حلول واقعية. وقد اقترحت حلول، ولكننا ما زلنا ننتظر تنفيذها. ووجهت الاهتمام آنذاك إلى أن دول منطقة الساحل يتراوح حظها من المطر

وهكذا تستجيب أفريقيا لنداء المجتمع الدولي من أجل حماية البيئة. غير أني لا يمكن أن يفوتني الإشارة إلى أن الساحل الأفريقي في طريقه إلى الزوال، إذ يفقد عدة سنتيمترات على امتداده من المغرب إلى خليج غينيا في كل عام. وفي هذا الصدد، عقد اجتماع تمهيدي في كوتونو منذ أيام للنظر في مسألة تآكل السواحل.

وكما تعلم الجمعية، فقد وجه الأمين العام تحدياً لأفريقيا. ومنذ فترة ليست بعيدة، أشار البنك الدولي إلى أن هناك خمسة بلدان أفريقية لديها القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها السنغال. وقال الأمين العام إن أيا من البلدان الأفريقية لن يحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وأنا من جانبي أقبل هذه التحديات. سوف أقبل ذلك التحدي، وسوف أقبله باسم السنغال، وليس ذلك أضغاث أحلام. فمنذ أمد ليس بعيداً كانت السنغال في ذيل قائمة البنك الدولي المتعلقة بمؤشر سهولة القيام بالأعمال التجارية. ومنذ بضعة أيام فقط، بفضل جهودنا الهادفة للتغلب على مواطن قصورنا، صنفت السنغال الدولة الأولى في أفريقيا، والخامسة على مستوى العالم، للقيام بالأعمال التجارية.

ووفيات الأطفال والأمهات هي إحدى العوائق التي تعترض طريق تغلبنا على مواطن القصور لدينا. وبعد التفكير في هذه المشكلة، قررنا في السنغال منذ أسبوع أننا لن نحرز تقدماً ما دامت المشكلة متروكة للدولة. ومن ثم استحدثنا نهجاً جديداً ينطوي على تكليف امرأة بالأمر في كل منطقة من المناطق المتضررة لرصد حالات الحمل ومساعدة النساء الحوامل على زيارة الأطباء، فضلاً عن إبلاغ السلطات بأي مشاكل فور حدوثها. ونرجو أن تتمكن بذلك من الحد من وفيات الأطفال والأمهات. بل إننا سنمضي إلى حد تزويد النساء في المناطق الداخلية من السنغال بالهواتف الخلوية لتمكينهن من إبلاغ مراكز الرعاية الصحية بالحالات.

أتمسك به منذ أكثر من ٥٠ عاماً. فطالما قلت إن من الممكن أن نجد الفوسفات. وقد خرجنا الآن لنكتشف تلك الثروة المختفية. وكما كنت أقول في معرض التندر بالأنظمة السابقة، لقد أخفاه الله عنهم، ولكننا نجحنا في العثور عليه.

وها هي أفريقيا قد استجابت لنداء حماية البيئة. فأطلقت أنا والرئيس أوباسانجو مبادرة السور الأخضر العظيم، الذي سيمتد بمقتضاه حزام من الأشجار عرضه ١٥ كيلومتراً وطوله ٧٠٠٠ كيلومتر من داكار إلى جيبوتي. ومرة أخرى، قيل لنا إنه مجرد حلم. كلا، ولأننا نؤمن على حد قول الفيلسوف القديم بالمضي قدماً سيراً على أقدامنا، تعكف السنغال في هذه اللحظة على بناء ٥٨٧ كيلومتراً من السور الأخضر العظيم. ويساندنا الجميع في هذا المسعى، فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولو بالكلام على الأقل. ونتطلع إلى تلقي دعمكم، خاصة من العلماء، الذين نرجو أن يعينونا على اختيار نباتات مقاومة للجفاف. إن هذا ممكن. وقد اتصلت بعلماء عن طريق الإنترنت. وجاءوا من جميع أنحاء العالم، من أوروبا والولايات المتحدة والجامعات الأمريكية وأستراليا. وعليه فقد طلبت العون الآن من رابطة العلم بلا حدود. ووجهت الدعوة إلى العلماء لزيارة السنغال، لأن معارفهم تأتي بدون مقابل، وهم دائماً على استعداد لإتاحتها من أجل نفع البشرية.

وسوف تدعم السور الأخضر العظيم ما نطلق عليها أحواض الاحتجاز. ذلك أن بلايين الأطنان من المياه التي تسقط خلال موسم الأمطار تتسرب أو تضيع في البحر. ونحاول احتجاز هذه المياه، كما تفعل ذلك بشكل جيد بلدان مثل بوركينا فاسو. ونحن في السنغال نبذل الآن جهوداً منهجية في هذا الصدد. وقد وصف البنك الدولي مشروعنا بأنه قاطع؛ ونريد أيضاً أن نبي شريطاً أخضر من داكار إلى جيبوتي.

بالغ إزاء ما يجري هناك. ولكني أود أن أؤكد من جديد هنا أننا يؤمن بإيماننا شديدا بسيادة قانون الجمهورية، وفقا للموقف الذي أجمله الاتحاد الأفريقي.

ونحن مستمرين أيضا في بذل جهودنا في الشرق الأوسط، حيث دعينا إلى تقديم دعمنا للحوار الداخلي بين الفلسطينيين وكذلك للحوار بين إسرائيل وفلسطين.

ولسنوات عديدة، كنت أشكو باستمرار من عقم الفكر الاقتصادي. والفشل الذي نعاني منه اليوم هو فشل رجال الاقتصاد والمال، وبصفة عامة فشل المثقفين. وأعرب عن التقدير العميق للنداء الذي وجهه رئيس الجمهورية الديموقراطية للمثقفين للتو.

وما زلت أعتقد أن حل الأزمة غير موجود في الشمال، فالأزمات تبدأ في الشمال، ولكننا لن نجد الحل في الشمال.

وقد انتقل الاقتصاد العالمي من أوروبا إلى الولايات المتحدة، حيث أقام مركزا جديدا للتنمية وشكل ركيزة للاقتصاد العالمي على مدى ٢٠٠ عام. والآن يفقد ذلك الاقتصاد زخمه بسبب أزمات، مثل الأزمة التي نواجهها الآن.

لقد تكلم الرئيس بوش عن حل يروج له خبراءه الماليون، ولكن أرجو المَعذرة، إن حل أزمة الشمال يكمن في الجنوب، إنه يكمن في أفريقيا.

فبدلا من السماح لرأس المال أن يتدفق بغير هدى في كل اتجاه، مؤديا إلى حالات من التضخم، أعتقد، انطلاقا من النظرية الكثرية في الاقتصاد، أن من الأفضل دعوة الأعضاء إلى الاستثمار في خلق الثروة والوظائف في أفريقيا، تلك القارة الغنية بمواد هائلة وبالموارد البشرية القادرة على أن تتبوأ دورها بوصفها محركا للاقتصاد العالمي المنهك. ذلك الاقتصاد الذي غادر أوروبا إلى الولايات المتحدة، سينمو في أفريقيا في النهاية.

ومن الضروري أيضا أن تُنشأ آلية جديدة لحشد الموارد. وكان ذلك هدفنا من إنشاء فريق رائد لجمع رسوم التضامن من أجل تمويل التنمية. كما افتتحنا صندوقا رقميا للتضامن. لقد فعلنا ذلك نحن الأفريقيين بدعم من العالم بأسره. ولذلك فنحن ماضون في طريقنا إلى سد الفجوة الرقمية التي أشار إليها الأمين العام.

ومع بداية أعمالنا هنا، يصوم ما يزيد على بليون مسلم في أنحاء العالم بموجب إحدى دعائم الإسلام الخمس. والصيام بالنسبة للمسلمين جميعا، إذا تركنا الدين جانبا، هو مدونة للسلوك مستوحاة من القيم السامية للإسلام والتشاطر والعفو والاحترام والمحبة الأخوية، بغض النظر عن الدين. وعلى أساس من نص رسالة الإسلام وروحها، اللتين يجري الاحتفال بهما خلال شهر رمضان المعظم، وبصفتي الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أود هنا أن أؤكد مجددا التزام الأمة الإسلامية بمبادئ ثقافة السلام والحوار بين الحضارات. ونؤكد أننا ندين التطرف والعنف والتعصب والتمييز، فهي منافية لتعاليم الإسلام، وديننا يشجعها لأنها مصدر للشقاء والفرقة. ولهذا السبب فنحن على استعداد للدخول في حوار مع جميع الحضارات.

وما زال المثل الأعلى للسلام الذي تؤمن به الأمم المتحدة يتعرض للامتحان بسبب واقع الصراعات في العالم. فالصراع ما زال محتدما في تشاد والسودان ودارفور، بالرغم من أننا شهدنا بالتأكيد بؤرا للاضطراب أشد سخونة في أفريقيا. ونواصل من جانبنا دوما تقديم دعمنا الفعلي للسلام وللأمم المتحدة.

ولكنني أرى مخلصا أنه لا سبيل إلى حل في دارفور ما لم نترع سلاح جميع الجماعات المسلحة، التي تم التعرف عليها بوضوح. أما زمبابوي، فنرحب بالتقدم الجاري إحرازه فيها. وفي موريتانيا، بوصفنا من بلدان الحوار، يساورنا قلق

الرئيس كرزاي (تكلم بالانكليزية): منذ اجتماعنا الأخير في هذه القاعة العظيمة، قضينا سنة حافلة بالآمال الكبار والمخاوف الخطيرة. فقد شهدنا مجد الإنجازات الإنسانية المفعمة بالأمل في الألعاب الأولمبية في بيجين ولكن اقشعرت أبداننا لمشاهد انهيار أسواق الأوراق المالية والعقارية في كل أنحاء العالم. ويزداد الفهم العالمي لتغير المناخ والمسائل المتصلة به تعمقا، ولكننا رأينا ملايين البشر يهدد حياتهم نقص المواد الغذائية في بلدان كثيرة، وشهدنا بذهول القتل الوحشي للأبرياء على أيدي الإرهابيين في أفغانستان، وباكستان، والهند، والجزائر، وفي أجزاء عديدة أخرى من العالم.

ومنذ تكلمت من على هذا المنبر في الدورة السابقة للجمعية العامة، واجه بلدي، أفغانستان، عددا من التحديات الهامة، كانت مشكلة الإرهاب الدولي أشدها إزعاجا. فقد زادت قوى الإرهاب من هجماتها ووحشيتها وتمتعت بالحرية داخل ملاحقتها.

وبينما كانت أفغانستان أشد تعرضا لوطأة العنف الإرهابي، فإن الآفة انتشرت كالنار في الهشيم في المنطقة الأوسع. ففي باكستان، حيث ظلت دوائر التطرف حتى فترة قصيرة تركز على زعزعة الاستقرار في أفغانستان، فإن العنف الإرهابي، للأسف، أصبح اليوم موجها أيضا داخل أراضي باكستان وضد الشعب الباكستاني.

إن أعمال التهريب والعنف اليومية ضد المجتمعات المحلية في أفغانستان وباكستان، وبصفة خاصة على جانبي خط دورانند، وقتل الزعماء السياسيين والقبليين وحرق المدارس هي النتائج الأبرز للتفريخ والانتشار المستمرين للإرهاب والتطرف في المنطقة.

والمهجوم الفظيع على فندق ماريوت في إسلام آباد خلال عطلة نهاية الأسبوع، وتفجير السفارة الهندية في

ولذلك، فإننا ندعو العالم بأسره إلى الاستثمار في أفريقيا لأن فيها، كما أعتقد مخلصا، ستتحقق آخر طفرات التقدم. صحيح أنه ما زالت هناك بعض المناطق المضطربة - كما هو الحال في كل بلد - ولكن بدعم الجمعية العامة والأمين العام، وكل ذوي النوايا الطيبة، فإننا على ثقة بأن أفريقيا ستكون قادرة على أداء ذلك الدور، شريطة أن يتم تدريب الأفارقة في أسرع وقت ممكن من أجل تولى تلك المهمة التاريخية، بطبيعة الحال.

وبهذه النبرة المتفائلة، وبوصفي نائب رئيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أناشد جميع البلدان أن تواصل دعم جهود السلام وجهود الاستثمار في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوهبا (ناميبيا).

خطاب السيد حامد كرزاي، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية.

اصطحب السيد حامد كرزاي، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حامد كرزاي، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

وقبل كل شيء، فإن أفغنة العمليات العسكرية أمر حيوي إذا ما أردنا التصدي الفعال لمشكلة الضحايا المدنيين. فاستمرار وقوع الضحايا المدنيين من شأنه أن يقوض بشكل خطير شرعية مكافحة الإرهاب ومصداقية الشراكة بين الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي.

ولأن الجهد العسكري على المستويين الإقليمي والدولي يظل الرد الأساسي على تهديد الإرهاب، فإن النجاح لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تمكين السكان المحليين من التصدي له. لذلك، وبينما يعمل الإرهاب وبيئة انعدام الأمن المستعصية على عرقلة تنمية أفغانستان، لا بد لنا من القيام بكل ما من شأنه أن يكسب معركة التنمية الاقتصادية لأفغانستان.

وفي حزيران/يونيه الماضي، أطلقت حكومتي استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان خلال مؤتمر المانحين لأفغانستان المعقود في باريس. وإذا ما تحولت التعهدات المعلنة في هذا المؤتمر إلى التزامات حسنة التوقيت، فإنني على ثقة من أننا سنتمكن من بلوغ الأهداف الإنمائية المحددة في تلك الاستراتيجية.

وبالنيابة عن الشعب الأفغاني، أشكر السيد نيكولا ساركوزي، رئيس فرنسا، على حسن القيادة في التنظيم الرائع لمؤتمر باريس. كما أشكر الولايات المتحدة وجميع البلدان الأخرى في العالم، التي أعلنت التبرعات بسخاء لتمويل استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان.

وكما هو الحال في القطاع الأمني، فإن أفغنة عملية التنمية هو الأساس ليس بالنسبة لهدف ضمان الملكية فحسب، بل أيضا لتأمين التنفيذ الفعال لاستراتيجيتنا الإنمائية. ويمكن تحقيق أفغنة عملية التنمية من خلال الالتزام الجاد من جانب الأصدقاء والمانحين بدعم الفعالية. وفي ذلك السياق، وبينما نحث على الابتعاد عن استخدام الهياكل

كابول، والهجمات الإرهابية في المدينتين الهنديتين بنغالور وأحمد أباد، كانت أقسى تعبير عن تعاضم سطوة الإرهابيين.

ومما لا شك فيه أن الإرهاب لن يرحل إلا عندما يتم تفكيك الدعم المؤسسي المعقد الذي يتمتع به الإرهابيون والقضاء على ملاذهم الآمنة. ولن يكون تحقيق ذلك ممكنا إلا من خلال تعاون إقليمي ودولي مخلص.

وكان انتقال السلطة على نحو ديمقراطي في باكستان، الذي أذنت به الانتخابات التاريخية في شباط/فبراير الماضي، أهم التطورات الواعدة في منطقتنا.

ونحن، في أفغانستان، رحبنا ترحيبا حارا بتنصيب الحكومة الديمقراطية المدنية. وأود، بصفة خاصة، أن أعتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأهنئ أخي، الرئيس آصف علي زرداري، على انتخابه رئيسا لباكستان. وأؤكد للأخوين، الرئيس زرداري ورئيس الوزراء جيلاني، أن أفغانستان مستعدة لاتخاذ عدة خطوات مقابل كل خطوة تتخذها باكستان في التصدي للتطرف والإرهاب.

وطالما ظل الإرهاب في منطقتنا يشكل تهديدا عالميا، ويتطور في طبيعته وأساليبه، لا بد من الاستمرار في مكافحته بدون هوادة. وفي هذا السياق، أشير مع التقدير إلى مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في بوخارست، حيث عاود قرابة ٤٠ بلدا لها التزامات عسكرية قائمة في أفغانستان، التأكيد مجددا على عزمها القوي على المضي في الطريق إلى الهدف المنشود. ومن أهم النتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة التأكيد على أفغنة القطاع الأمني باعتباره تديرا لضمان الاستدامة وتعزيز الفعالية. ومن أجل ذلك الهدف، أدعو إلى مضاعفة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تمكين مؤسسات الأمن الوطني الأفغانية في كل من الجيش والشرطة، لكي تتولى دورا أكبر في الحرب على الإرهاب وحماية شعبنا.

بديلة للمزارعين وقدر أكبر من الاستثمار في إنفاذ القانون، وفي المقام الأول، معالجة الأبعاد الأوسع لتجارة المخدرات العالمية الخارجة عن نطاق أفغانستان، مثل تخفيض الطلب في الأسواق الأجنبية وتعزيز المراقبة على الحدود.

وقد زاد من تعقيد جهودنا في مكافحة المخدرات وفي مجالات أخرى النقص الحاد في المواد الغذائية في البلد. وبالتعاون مع الأمم المتحدة أطلقنا نداء إنسانيا، نأمل أنه سيلقى الاستجابة في الوقت المناسب من جانب شركائنا في المجتمع الدولي.

إن ميثاق الأمم المتحدة يعد بالحرية والعدالة، والحياة الكريمة والأمن والسلام، ويتعين علينا جميعا أن نعمل معا لنكفل الوفاء بتلك الوعود. واليوم، ما زالت مناطق كثيرة للغاية من العالم تشهد الصراع والتوتر وتهديد حياة وقوت الملايين من الناس.

إننا نتعاطف كثيرا مع أشقائنا الفلسطينيين وشقيقاتنا الفلسطينيات ومع كفاحهم ومعاناتهم. ونحث على إيجاد تسوية عادلة وشاملة تكفل أعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في دولة مستقلة تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

إن دورة الجمعية العامة تجمعنا اليوم مرة أخرى في وقت يتأرجح فيه العالم بين فرص عظيمة وتحديات خطيرة. وأنا على ثقة من أننا سنستخدم قدرتنا الجماعية المتعاظمة، بوصفنا مجتمع الأمم، لنقوم بكل ما هو حق لجعل عالمنا أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد حامد كرزاي، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، إلى خارج قاعة الأمم المتحدة

الموازية والآليات غير الضرورية، فإنني أؤيد بقوة دور الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إدي، في تنسيق مشاركة المجتمع الدولي في تنمية أفغانستان وعملية بناء الدولة.

وبفضل التضحيات المتفانية للرجال والنساء من الدول الأعضاء، وتصميم وتضحيات شعبنا، فإن مسيرة إعادة بناء أفغانستان تمشي بخطى ثابتة. واليوم، أصبح شعبنا أكثر تعليما وصحة، ويعيش حياة أفضل ويشعر بتفاؤل أكبر بمستقبله. وقد بنينا آلاف المدارس الجديدة، ورمنا عددا أكبر منها، حيث يذهب ملايين الصغار إلى المدارس بغية الاستعداد لتحمل مسؤوليات الغد. والنمو الاقتصادي السريع، الذي يحقق معدلات نمو تفوق العشرة في المائة في كل عام تقريبا، قد أدى إلى زيادة الدخل وتحسين ظروف المعيشة للشعب. وأدت برامج التنمية الريفية إلى تحسين الحياة في آلاف القرى التي لم يحدث أن شهدت قبل الآن حضور أي مسؤول بالدولة إليها.

وقد اتخذنا أيضا عددا من التدابير القانونية والمؤسسية لتكثيف جهود مكافحة الفساد، مثل إنشاء المكتب العالي للمراقبة ومكافحة الفساد، بما في ذلك إنشاء وحدات خاصة في مكتب المدعي العام والسلطة القضائية للإشراف على جهود القضاء على الفساد عبر تدابير الوقاية والتوعية وإنفاذ القوانين. ونحن ملتزمون بتحقيق نتائج ملموسة في السنوات القادمة.

وفيما يتعلق بمكافحة المخدرات، من المهم أيضا أننا في هذا العام سجلنا انخفاضا بنسبة ٢٠ في المائة في الإنتاج الكلي للأفيون، في حين أن عدد المقاطعات الخالية من الخشخاش وصل إلى ١٨ مقاطعة، وبذلك أصبحت مساحة ٥٠ في المائة من البلد خالية من الخشخاش عمليا. وسيكون العامل الأساسي لاستدامة نجاحنا هو تأمين مصادر رزق

خطاب السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية

الآن إلى خطاب رئيس بوركينا فاسو.

اصطحب السيد بليز كومباوري، رئيس

بوركينا فاسو، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية

العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، وأن أدعوه إلى مخاطبة

الجمعية العامة.

الرئيس كومباوري (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم

بأحر التهاني إلى السيد ديسكوتو بروكمان على انتخابه

لرئاسة مناقشاتنا، وأن أؤكد له الدعم الكامل من جانب

بوركينا فاسو. كما أود أن أعرب لسلفه، السيد كريم، عن

كل تقديري على المهارة التي أدار بها أعمال الدورة الثانية

والستين.

ويسعدني أيضا أن أشيد إشادة مستحقة بالأمين

العام، السيد بان كي - مون، الذي يكرس جهوده ببصيرة

وتفان لضمان نجاح إصلاح منظمنا من أجل بناء عالم أكثر

أمانا وكفاءة مواصلة التقدم. وأود أن أكرر التأكيد بشكل

خاص على شكرنا الخالص للأمين العام على الزيارة التي قام

بها إلى بلدنا في نيسان/أبريل الماضي.

وتتعدد دورة الجمعية العامة هذه في منتصف المدة

التي حددها الجدول الزمني لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية،

وفي سياق دولي تميزه التهديدات التي يتعرض لها السلام

العالمي. وقد اقترنت أزمنا الطاقة والأغذية بأزمة مالية ذات

خطورة استثنائية. ولذلك، فإن هذه الدورة حاسمة، تتيح

فرصة عظيمة لتقييم التدابير المتخذة ولاتخاذ التدابير

التصحيحية اللازمة.

وفي هذا الصدد، فإنني أرحب بالمبادرة لتنظيم

اجتماع رفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة

للأهداف الإنمائية للألفية. وأعتقد اعتقادا راسخا أن

استنتاجات ذلك الاجتماع ستساعدنا على وضع

الاستراتيجيات المناسبة للإسراع في تحقيق تلك الأهداف.

إن أزمة الغذاء الراهنة في كل أنحاء العالم قد أظهرت

بجلاء عدم فعالية سياساتنا الزراعية وهشاشة النظامين

الإنتاجي والتجاري. وهناك حاجة ملحة إلى تحسين أداء

المؤسسات الدولية وإعادة إطلاق الاستثمار في الزراعة ودعم

منظمات المزارعين والمهنيين من خلال إقامة شراكات

إبداعية. ولتحقيق هذه الغاية، من المهم أن نلزم أنفسنا

بالاستثمار بشكل رئيسي في الزراعة، وتحسين منظمات

المنتجين، وإحكام المراقبة على مصادر المياه، وتعزيز فعالية

توزيع البذور والأسمدة، وتسهيل الحصول على الأراضي.

وتساعدنا أزمة الطاقة على وضع أولويات البحث

عن حلول دائمة لصالح الموارد المتجددة - موارد الطاقة

الشمسية والنووية والهوائية والأحيائية - وذلك بسبب تأثير

العوامل المتصلة بالطاقة على الاستراتيجيات الإنمائية للدول.

وقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية خلال

السنوات الأخيرة، سواء فيما يتعلق بمستوى التمويل

أو فعاليته. وبالإضافة إلى المسألة المركزية والمتكررة بشأن

مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، توجد أربعة أبعاد أخرى

أعتقد أنها أساسية. وتلك الأبعاد هي، أولا، ملكية

السياسات الاقتصادية ودعم بناء القدرات في مجال الحكم في

دولنا؛ ثانيا، مواءمة وتبسيط الإجراءات؛ ثالثا، المواءمة

التدرجية بين المساعدة وأولويات وبرامج التنمية الوطنية؛

رابعا، تعزيز التنسيق بين الشركاء الفنيين والماليين في الميدان

تحت قيادة الحكومات.

عليه مهمته، فإنني أهيب بالمتجمع الدولي أن يقدم له الدعم الكامل لكفالة الاستئناف السريع للحوار السياسي ولتعزيز القدرات العملية للقوة المختلطة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء ضعف الدولة الصومالية وأزمات ما بعد الانتخابات. وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، فقد كان مشجعا أن نرى الجهود التي بذلتها أطراف الصراع، ولا سيما المملكة المغربية، ودعوة مجلس الأمن إلى تسوية واقعية.

وظلت منطقة الساحل والصحراء تتأثر على مدى سنوات عديدة بحالة انعدام الأمن المستعصية. وهناك حاجة إلى جهود جماعية لإطلاق الحوار والتعاون من أجل استعادة السلام والأمن هناك. وفي هذا الصدد، نرحب باتفاق الجزائر الذي تم التوصل إليه بين حكومة مالي ومتمردي الطوارق وندعم ذلك الاتفاق.

كما نرحب بوركينا فاسو بالتقدم المحرز في الشرق الأوسط. إن تعزيز السيادة اللبنانية، وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وتقديم الضمانات لأمن إسرائيل سيسهم في تحقيق السلام الدائم في المنطقة.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، يحدوني الأمل في أن يسود التعقل وأن تؤدي المفاوضات إلى التوفيق بين حقوق إيران في الطاقة النووية المدنية والمخاوف المشروعة للمجتمع الدولي إزاء انتشار الأسلحة النووية.

وفي أفغانستان والعراق، ما زال الوضع مأساويا ويوقع في كل يوم مزيدا من الضحايا الجدد، وأغليتهم من المدنيين الأبرياء. وستواصل بوركينا فاسو مع المجتمع الدولي بأسره استثمار الجهود من أجل استعادة السلام في البلدين.

إن أبناء اليوم يطغى عليها النزاع الجاري في القوقاز. وبوركينا فاسو إذ تعيد التأكيد على دعمها للمفاوضات التي

تلك هي المتطلبات الرئيسية فيما يتعلق بتأمين فعالية أكبر للمعونات الحكومية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري لجميع شركائنا الإنمائيين الذين دعمونا دائما في مساعينا لتحقيق نتائج مشجعة.

وتشكل آفة العقاقير والمخدرات تهديدا لأفريقيا بشكل عام ولنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بشكل خاص. فاستخدامها كنقطة انطلاق ونقطة مرور لتصدير العقاقير غير المشروعة، يجعل أجزاء من بلداننا تواجه موجة جريمة حقيقية عابرة للحدود. ويتطلب القضاء السريع على هذه الآفة التضامن والدعم النشط من جانب المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالمسائل البيئية، فإن على المجتمع الدولي تكريس استثمارات أكبر بغية توفير الاستجابات المناسبة لتغير المناخ الذي يؤثر على كوكبنا. وينبغي للأفكار العلمية والسياسية اليوم أن تستهدف حماية وحفظ النظم الإيكولوجية وسلامة أديتها من أجل الأجيال القادمة.

ويمثل حل الصراعات في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في القارة الأفريقية، تحديا كبيرا لأسرة الأمم. وبوركينا فاسو، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، تقدم مساهمتها لتعزيز السلام والأمن اللذين لا غنى عنهما في تأمين التقدم والديمقراطية. وما زالت بؤر التوتر قائمة في أفريقيا، ولكننا نستطيع أن نرحب بالتقدم الملحوظ المحرز من خلال جهود الوساطة العديدة في مختلف المناطق، والذي برهن على قدرة الأفارقة على حل نزاعاتهم بأنفسهم.

وفي دارفور، سمح قرار مجلس الأمن بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وإذ تساهم بوركينا فاسو في تلك العملية، فإنها ترحب بتعيين السيد جبريل يبيني باسولي وسيطا رئيسيا مشتركا للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي ضوء التعقيد الذي تنطوي

السيد شمعون بيريز، رئيس دولة إسرائيل، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيريز (تكلم بالانكليزية): لقد انقضى أكثر من ٦٠ عاما منذ أن صوتت الجمعية العامة على القرار التاريخي الذي كان يمكن أن يضع حدا للصراع العربي - الإسرائيلي. فلقد دعا القرار ١٨١ (د-٢) إلى إنشاء دولة يهودية ودولة عربية. وكان عنوانه: "خطة التقسيم مع الوحدة الاقتصادية". وارتأى دولتين لشعبين وتحقيق تطلع وطني محدد. واعتمد الشعب اليهودي القرار وأنشأ دولة إسرائيل. أما العرب فقد رفضوه، وأدى ذلك إلى الحرب.

إن ما حدث في السنوات التالية يختلف كثيرا عن المقصد الأصلي للقرار. وفي حين أن الكثير قد تغير منذ ذلك الوقت، فإن سخریات القدر استدعت ظروفًا مماثلة اليوم. فمرة أخرى نجد أنفسنا اليوم في وسط البحيرة. وليس من المعقول أن نبدأ من جديد. وسوف يُظهر المضي قدما كم اقتربنا من تحقيق الهدف الأولي.

قبل سنة من إعلان قيام دولة إسرائيل، استدعاني ديفيد بن غوريون، أول رئيس لوزرائها، وكنت شابا من كيبوتس، للخدمة في دفاعنا الوطني. وأشار، منذ ذلك الحين، في الحقيقتين الديناميتين لإسرائيل: بناء الأمن والسعي من أجل السلام. ولذا، منذ أن شهدت تطورها المعجز، لا أحتاج كتبا لتعلم تاريخها. لقد خضنا سبعة حروب. ودفع الجميع ثمنا غاليا. وما زالت الدموع تنساب على وجوه الأمهات الثكالي. وأيام الذكرى تحفل بالصلوات الصامتة للأسر الثكلى التي فقدت شبابها وشاباتهما في المعركة. وهم اليوم في نفس السن، لكن بلا حياة.

لقد حولت إسرائيل الانتصارات العسكرية إلى عمليات سلام، إذ تدرك أن ثمن الحياة يجلب سلاما ناقصا يفوق في قيمته الانتصارات الكاملة.

يقودها الاتحاد الأوروبي، فإنها تأمل في حل الأزمة على أساس حوار شامل واحترام الشرعية الدولية.

ويسعدني أن أشير إلى تحسن العلاقات بين جمهورية الصين، أو تايوان، وجمهورية الصين الشعبية. وآمل مخلصا أن هذه الروح الجديدة ستفسح المجال أمام مشاركة تايوان في أنشطة المنظمات الدولية.

وعلى مدى أعوام كثيرة، ظلت الأمم المتحدة ملتزمة بعملية الإصلاح التي ينبغي أن تؤدي إلى تعزيز فعالية أنشطتها في ظل متطلبات العالم الحديث. وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وعلينا أن نثابر في مسعانا نحو ذلك الهدف.

وتؤمن بوركينا فاسو إيمانا راسخا بتعددية الأطراف والتضامن بين الشعوب. ونكرر التأكيد على استعدادنا للإسهام أينما كان إسهامنا مطلوبًا لصون وتوطيد السلام والتنمية والديمقراطية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود، بالنيابة عن الجمعية العامة أن أشكر رئيس بوركينا فاسو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب فخامة السيد بليز كومباوري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد شمعون بيريز، رئيس دولة إسرائيل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس دولة إسرائيل.

اصطحب السيد شمعون بيريز، رئيس دولة إسرائيل، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة

حماس باستيلاء دموي وحولت القطاع إلى قاعدة لإطلاق الصواريخ.

وهؤلاء المتشددون لا يقدمون بديلاً إيجابياً بل مآسي. ولقد أضافوا الاختطاف إلى تفجير القنابل، ونقلوا الصراع إلى الأسر البريئة. إنني أدعو من هذه المنصة إلى الإفراج الفوري عن جلعاد شاليط، ابن عفيفة وناعوم، وهي أسرة من أكثر الأسر المحبة للسلام. وينبغي لهذه الجمعية أن تضع إطلاق سراح هذا الشخص في أعلى سلم أولوياتها. إن الاحتفاظ برهينة في غزة يسبب عزل غزة وقد يؤدي إلى المزيد من التدهور.

إن إيران تقف في صميم هذا العنف والتعصب. وهي تشكل خطراً على العالم برمتها. وبينما تعمل على تقويض حقوق الإنسان، فإن سعيها من أجل الهيمنة الدينية والسيطرة الإقليمية يُقسّم الشرق الأوسط ويعوق فرص السلام، بما في ذلك بين العرب.

إن الدعم الإيراني لحزب الله يُفرِّق لبنان. ودعمها لحماس يقسم الفلسطينيين؛ ويؤجل إقامة الدولة الفلسطينية. وبالأمس، ومن على هذه المنصة ذاتها، جدد الزعيم الإيراني أسوأ تشهير مناهض للسامية - بروتوكولات حكماء صهيون - باعنا الحياة في واحدة من أقبح المؤامرات ضد الشعب اليهودي. إن إنكارهم الممجوح للمحرقة هو استهزاء بدليل قاطع، وجريمة بغیضة ضد الناجين من المحرقة، مما يخالف القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية.

وما زالت إيران تطور اليورانيوم المخصب والقذائف بعيدة المدى. واستحدثت ديناً من الخوف، يخالف دعوة الرب إلى احترام الحياة البشرية: كل بني البشر؛ كل الحياة. إن الشعب الإيراني ليس عدونا. قيادتهم المتعصبة هي مشكلتهم وهي بلاء العالم. وقائدهم يشكل خطراً على شعبه والمنطقة والعالم. وإنه وصمة عار في جبين الشعب

لقد حققنا كذلك اتفاقين للسلام: الأول، مع مصر، أكبر بلد عربي؛ والثاني مع المملكة الأردنية الهاشمية. وبعد توقيع السلام، أعدنا بالكامل جميع الأراضي وجميع المياه وجميع الموارد الطبيعية التي سقطت في أيدينا أثناء الحرب.

وفي ظل السلام، برزت الدعوة في منطقتنا إلى إصلاح البيئة المتردية والأرض الجريحة التي تؤدي إلى الفقر. وإذا لم نتغلب على الصحراء والعطش والتلوث، سوف تتغلب علينا. والمشاريع المشتركة يمكنها أن تلي هذه الدعوة. فالطبيعة لا تحمل جواز سفر وطني.

ومع الفلسطينيين، فإننا نتفاوض من أجل تحقيق سلام كامل. وقد اتفق الطرفان على بناء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل تعيش في سلام وأمن واحترام. وحاولنا أن نختتم تلك المفاوضات هذا العام. ويبدو أن هذا الأمر سيستغرق وقتاً أطول. ورغم ذلك، أعتقد أنه يمكن إنجازها في غضون السنة القادمة.

وأعرف أن رئيس وزرائنا على أتم استعداد لإبرام اتفاق. ومن معرفتي بالرئيس عباس أيضاً، أنا متأكد أنه لن يضيع هذه الفرصة. واتفقنا على المضي قدماً رغم التغييرات المحتملة التي قد تطرأ على القيادة. لقد تم تضييق الفجوات من خلال المفاوضات، لا سيما الفجوات الخاصة بالأراضي، وهو ما نرجوه.

لكن السلام ليس مجرد مسألة التوصل إلى حل توفيقى بشأن الأراضي. إن السياسات المارقة ترفض السلام حتى عندما وحيثما يتم التوصل إلى حل بشأن الأراضي المتنازع عليها. ففي لبنان، نفذنا قرارات الأمم المتحدة، لكن حزب الله شلّ البلد وقطع طريق السلام.

لقد انسحبنا تماماً من غزة وفككنا جميع مستوطناتنا. وأعرف أن هناك العديد من الشكاوى بشأن المستوطنات: لقد فككنا في غزة ٣٠ مستوطنة بأمر من الحكومة؛ وردت

رحلتنا، لكنني أستطيع اليوم أن أحدد طريقا يؤدي إلى الاتجاه الصحيح. فيألى جانب اتفاقات السلام، عقدت سلسلة من مؤتمرات القمة: مدريد، أوسلو، واي، كامب دافيد، شرم الشيخ، أنابوليس. بلسى، إن الإسرائيليين والعرب يسيرون نحو السلام. وبعد نقاش داخلي طويل، اختارت إسرائيل دعم الحل القائم على دولتين.

وفضلا عن ذلك، لا بد لي من القول إن جامعة الدول العربية في مؤتمر القمة في بيروت استبدلت لاءات الخرطوم الثلاثة - وهي لا سلام، لا مفاوضات، لا اعتراف - بمبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود. وأهيب بالملك أن يوسع مبادرته. فقد تصبّح دعوة من أجل السلام الشامل - مبادرة تحول ساحة المعركة إلى أرضية مشتركة.

إنني أتشرف بدعوة جميع الزعماء للحضور لمناقشة السلام في القدس - المقدسة بالنسبة لنا جميعا - حيث نصلي جميعا لنفس الرب بصفتنا من سلالة نفس الأب. وسوف يسر إسرائيل أن تقبل دعوة من العرب لتحديد مكان من اختيارهم لإجراء حوار مفيد.

إننا نواجه أزمة اقتصادية خطيرة في العالم. ولعلها وقعت لأننا أثرياء وقليلي المال وفقراء ومثقلين بالأفكار، في حين أننا نعيش في زمن يعتبر العلم، وليس الأرض، أساس الاقتصاد الناجح. فالعلم لا يقف عند حدود؛ ولا تزعه المسافات. ولا يمكن هزيمة الحكمة بالجيش. والمعرفة تحد من التمييز لأنها تعمل من خلال حسن النية وتسمو على العرق والقومية واللون ونوع الجنس.

إن الأخطار العالمية توحدنا وتفرقنا في الوقت نفسه. والأخطار واضحة: تدهور البيئة، نقص المياه، انعدام الطاقة المتجددة، انتشار الإرهاب، ازدياد الفقر بين الملايين من البشر للأسف. وقد تزيد انقسامات العالم الحر من حدة هذه الأخطار. والوحدة قد توفر بدائل. فمن شأنها أن توجه

الإيراني العريق وتقاليدته. إنه وصمة عار في قيم الإسلام وجميع الأديان. إنه عار على هذا البيت، الأمم المتحدة، ومبادئها وقيمها الأساسية. إن وجوده هنا لأمر مشين.

لقد أدرك الشعب اليهودي عبر التاريخ أنه ينبغي له أن يقف بحزم في وجه الشر. وعلى البشرية المستنيرة أن تعمل على أن تسود الحرية والاحترام من أجلنا جميعا.

إن طهران تجمع بين القذائف بعيدة المدى والعقول قصيرة النظر. إنها حبلى بالمآسى. وتحمل الجمعية العامة ومجلس الأمن المسؤولية عن منع الكروب قبل أن تقع.

لقد أظهرت إسرائيل أنه في وسع الديمقراطيات الدفاع عن نفسها. ونحن قادرون على الدفاع عن أنفسنا. ولا نعتزم تغيير هذه القدرة على الدفاع عن أنفسنا.

والإرهاب لم يحل مشكلة واحدة. ولم ولن يحل أية مشكلة. إنه سيجعل العالم منفلت القيادة. فإذا سُمح لعصابات من القتلة أن تهدد الجماهير البريئة، فإن العالم - إذا ما استمر في الوجود، سيكون بلا نظام ولا أمن، وساحة قتال ميؤوس منها. ويجب على العالم الحر أن يتوحد لوقف هذا ومحاربه.

وإسرائيل، من جانبها، سوف تواصل السعي من أجل السلام بصدق وبشكل تام. إننا نقترح سلاما فوريا مع لبنان. ولقد ألمح رئيس الوزراء الإسرائيلي لسوريا إلى أنه، من أجل السلام، نحن مستعدون لاستكشاف حل توافيقي شامل. ولكسب الثقة وتوفير الوقت، اقترحنا عقد اجتماع مباشر مع الرئيس الأسد. وأقول للرئيس: "اتبع النموذج الناجح الذي وضعه الرئيس السادات والملك حسين". ونحن في انتظار الرد.

إنني أعلم أن هناك قلقا متزايدا لأن السلام ما زال بعيد المنال. وخبرتي الطويلة في الحياة تتيح لي أن أصدر حكما مختلفا. حقا، لقد شاهدت جمودا وانتكاسا وفشلا في

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد وين جياباو، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية.

أصطحب السيد وين جياباو، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يسرني بالغ السرور أن

أرحب بدولة السيد وين جياباو، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد وين جياباو (الصين) (تكلم بالصينية): إن

هذه السنة، بالنسبة للصين، سنة خاصة. لقد شهدنا حدثين رئيسيين. كان أحدهما الزلزال المدمر الذي ضرب منطقة وينشوان، وألحق خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وفي وجه هذه الكارثة، أظهر الشعب الصيني قوة وشجاعة وتضامنا وصمودا رائعا. والآن، تم نقل المتضررين من الزلزال بطريقة سليمة وتجري عمليات الانتعاش والتعمير على قدم وساق. وكان الحدث الآخر هو نجاح دورة الألعاب الأولمبية في بيجين. لقد أتاحت تلك المناسبة الرياضية الكبرى فرصة سانحة للرياضيين من جميع أنحاء العالم لإظهار روح رياضية حقيقية. وأتاحت للعالم أيضا أن يعرف المزيد عن الصين وأن تعرف الصين المزيد عن العالم.

وخلال كفاحنا ضد كارثة الزلزال والجهود التي بذلناها لاستضافة الألعاب، لقينا التفهم والدعم والمساعدة من المجتمع الدولي. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص التقدير نيابة عن الحكومة والشعب الصيني.

الاستثمارات العالمية إلى مجالات جديدة ونحو التحديات الملحة مثل الصحة والأمن والتعليم والبيئة.

إن المستقبل ليس في أيدي النفط أو الذهب. فالأصول الفكرية والابتكارات الجديدة والتعليم العالي تملك مفتاح المستقبل لكل واحد منا. وفي منطقتنا، يمكن أن تصبح المناطق الحدودية مناطق اقتصادية مفتوحة، تسمح بحرية الحركة للناس والسلع الأساسية والأفكار. ويمكن أن تشجع السياحة وتبني حاضنات للتكنولوجيا المتقدمة. ويمكن أن تستغل الزراعة الحديثة وتنهض بها. والمناطق الاقتصادية يمكن أن توفر مليون فرصة عمل وتنتج بلايين الأمتار المكعبة من المياه بعد إزالة ملوحتها لصالح العرب والفلسطينيين والأردنيين وإسرائيل - لنا جميعا. لقد بدأنا القيام بذلك؛ والخطوات الأولية تبشر بالخير.

والشعب اليهودي يحتفل بسنة جديدة. وأود أن

أحتتم باقتباس من الحاخام نحمان من بريسلاف:

”نصلي للرب من أجل إزالة الحرب وسفك الدماء من العالم وإدانة روعة السلام وعظمتها. ولسوف يدرك جميع سكان العالم الحقيقة ويعرفونها: إننا لم نوجد على هذه الأرض لخوض الحروب ولا للكراهية أو سفك الدماء.“

وسوف أكرر ذلك باللغة العبرية

(كرر المتكلم الاقتباس بالعبرية)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن

الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة إسرائيل على البيان الذي أدلى به من فوره.

أصطحب السيد شيمعون بيريز، رئيس دولة إسرائيل، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ونكرس أنفسنا لبناء الأمة والتركيز على التنمية. وهذا ما تفكر فيه الحكومة والشعب الصيني ويقومون به.

وقد يتساءل الناس كيف تحقق الصين تنميتها. والجواب هو من خلال الإصلاح والانفتاح. وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية الثلاثين لسياسة الإصلاح والانفتاح الصينية، تلك السياسة التي غيرت بصورة رئيسية وضع الانغلاق والتخلف والجمود الذي كان سائدا لسنوات في الصين. إنها سياسة حررت عقول الناس وأثارت مبادراتهم، وأعتقت القوى المنتجة، وأحدثت تقدما اقتصاديا واجتماعيا كبيرا وبثت عزما وحيوية في البلاد. وبدون هذه السياسة، ما كان هذا التغيير ليحدث في الصين خلال السنوات الثلاثين الماضية.

وبغية بلوغ الهدف المتمثل في التحديث وبناء بلد قوي ومزدهر وديمقراطي ومتطور ومتناسق ثقافيا، سنتبع سياسة الإصلاح والانفتاح. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية في الصين اليوم. كما أنه يمثل استراتيجية ستشكل مستقبل الصين. ونحن مصرون على الاستمرار في هذه السياسة.

لقد ظلت الأمة الصينية دائما تعتز بالتقاليد العريقة وتستفيد من حكمة الانفتاح على الأفكار الجديدة والاستفادة من أوجه قوة الآخرين. وقد تعلم الشعب الصيني خلال ٣٠ عاما من الإصلاح والانفتاح أن إعادة الهيكلة والإصلاح المستمرين في الاقتصاد والسياسة ومجالات أخرى هما وحدهما اللذان يستطيعان أن يؤديا إلى النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي المستمرين. والانفتاح المستمر بطريقة شاملة هو وحده الذي يمكن أن يقود البلد إلى المزيد من القوة والازدهار الوطنيين. هذا هو الاستنتاج الذي خرجنا به من ممارستنا واستكشافنا ومن التجارب التاريخية.

والآن، يود العالم قاطبة أن يعرف في أي اتجاه تسير الصين، سياسيا واقتصاديا، بعد الألعاب الأولمبية في بيجين. اسمحوا لي أن أقول لكم، بدون لبس، إن الصين سوف تبقى ملتزمة بمسار التنمية السلمية، وتسعى بثبات من أجل الإصلاح والانفتاح، وستواصل الالتزام بسياسة خارجية سلمية مستقلة. ويقع هذا في صميم مصالح الشعب الصيني وشعوب جميع البلدان الأخرى. ويتماشى هذا أيضا مع التوجه السائد في العالم.

إن الألعاب الأولمبية التي اختتمت للتو قد جرت في الصين، أكبر بلد نام في العالم. وقد أشاد المجتمع الدولي كثيرا بالجهود التي بذلتها الحكومة والشعب الصيني من أجل الألعاب، وألمح نجاحها الشعب الصيني كثيرا ومنحه المزيد من الثقة والقوة لتحقيق تحديث البلاد.

بيد أننا، في الوقت نفسه، ندرك تماما أن الصين بلد تعداد سكانه ١,٣ بليون نسمة. ورغم أن ناتجه المحلي الإجمالي من أعلى المعدلات في العالم، فإنه يأتي بعد أكثر من ١٠٠ بلد من حيث نصيب الفرد من الدخل. والتنمية بين المناطق الحضرية والريفية وبين المناطق المختلفة في الصين غير متوازنة. فالمناطق الريفية، لا سيما في غرب الصين، ما زالت تعاني من التخلف. وهناك عشرات الملايين من الصينيين ينقصهم الغذاء الكافي والملابس.

ولا تزال الصين بلدا ناميا، حيث الإنتاجية ما زالت متدنية ونقص الموارد والطاقة والآثار البيئية يعوق إحراز المزيد من التنمية. فنظامنا الاقتصادي الاشتراكي القائم على السوق والديمقراطية وسيادة القانون في حاجة إلى المزيد من التحسين، وهناك بعض المسائل الاجتماعية العالقة لم تُحل بعد. إن إنجاز تحديث الصين مهمة شاقة، وما زال أمامنا طريق طويل. والفرص والتحديات التي نواجهها لم يسبق لها مثيل. ولسوف ننتهز الفرصة، ونواجه التحدي،

الأخرى من خلال الحوار والمفاوضات. وستواصل الصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، الاضطلاع بدور فعال وبنّاء في تشجيع التسوية السلمية للقضايا الدولية الساخنة والصراعات الإقليمية.

إن تنمية الصين هي تنمية سلمية في طابعها. وهي لن تضر أي أحد ولن تشكل تهديدا لأي أحد. والصين لا تسعى إلى الهيمنة الآن، ولن تسعى إليها في المستقبل. وتحتفظ الصين بمستوى مناسب من القدرات العسكرية وتطور هذه القدرات لغرض وحيد وهو حماية سيادة الصين وسلامة أراضيها.

إن ثقة الدولة الصينية واعتزازها اليوم يقومان على التنمية الاقتصادية للصين، والعدالة الاجتماعية فيها وكياسة شعبها وقوتها الأخلاقية. وستسهم الصين، من خلال تنمية ذاتها، وفي تحقيق السلام والتنمية في العالم.

وفي التاريخ الطويل للبشرية، لم تكن مصائر البلدان مترابطة أبدا بهذا الشكل الوثيق كما هي اليوم. ونظرا للطابع العالمي للمسائل التي تهدد بقاء البشرية وتطورها، مثل الاحترار العالمي وتدهور البيئة والقيود على الموارد وتكرار تفشي الأمراض ووقوع الكوارث الطبيعية وانتشار الإرهاب، وفي مواجهة التحديات المترابطة المتصلة بالتمويل والطاقة والغذاء، لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتوقع تفادي الصعوبات أو معالجة المشاكل.

لقد أضر التقلب المالي المستمر حاليا، وعلى وجه الخصوص، بالعديد من البلدان، ومن المرجح أن يصبح تأثيره أكثر خطورة. ومن أجل التصدي لهذا التحدي، علينا جميعا أن نبذل جهودا متضافرة. وطالما أن شعوب جميع البلدان، بما في ذلك زعمائها، يمكنهم نبذ العداة والإقصاء والتحيز، ومعاملة بعضهم البعض بصدق وذهن مفتوح والمضي قدما

العالم بحاجة إلى السلام، لأنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا بإحلال السلام. والصين يحدها أمل صادق في تهيئة بيئة دولية سلمية بغية بلوغ أهدافها الإنمائية. والحكومة الصينية ملتزمة بإتباع سياسة خارجية مستقلة للسلام وهي على استعداد للعمل مع بلدان أخرى للنهوض بالقضية السامية لإحلال السلام وتقديم البشرية.

إن احترام سيادة البلدان الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية هو شرط مسبق للعلاقات السلمية بين الدول. ولقد تعلم الشعب الصيني من الإهانة في تاريخه الحديث أنه حينما يفقد بلد سيادته، يفقد شعبه كرامته ومركزه. والصين مصرة على التمسك بسيادتها وسلامة أراضيها اللتين تحققا بشق الأنفس ولن تسمح مطلقا بأي تدخل خارجي. والصين، من خلال اتباعها لمبدأ تعامل البلدان لبعضها البعض على أساس المساواة، تحترم أيضا سيادة البلدان الأخرى وسلامة أراضيها، وتحترم كذلك الخيارات المستقلة التي تقرررها شعوبها لنظمها الاجتماعية ومسارها الإنمائية.

والصين على استعداد لإقامة علاقات ودية مع جميع البلدان على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة بدلا من الأيديولوجية أو أي نظام سياسي. وفي التعامل مع الشؤون الدولية، نحن نتخذ أحكامنا على أساس سمات كل حالة ونتخذ موقفنا على ضوء مصالحنا الوطنية ورفاه سكان العالم. فنحن لن نتبع بشكل أعمى موقف الآخرين ولن نستسلم للضغط من أية قوى. في العلاقات الدولية، لا تسعى الصين إلى بناء تحالفات أو إلى أن تصبح زعيمة وهي لن تفعل ذلك مطلقا في المستقبل.

إن التسوية السلمية للمنازعات الدولية تشكل هدفا تأسيسيا للأمم المتحدة ومبدأ أساسيا للقانون الدولي. والصين ملتزمة بمعالجة المسائل التاريخية والخلافات الحالية مع البلدان

إننا نعيش لحظة حاسمة في تاريخ البشرية. فالتحديات التي تلوح في أفق العالم تعرض للخطر وجود الجنس البشري ذاته.

إن تعزيز السلام والتضامن والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لكفالة المستقبل. ولا بد من استبدال النظام العالمي السائد، والنظام الظالم وغير المستدام، بنظام جديد يكون حقا ديمقراطيا وعادلا، ويقوم على احترام القانون الدولي ومبادئ التضامن والعدالة، وإنهاء التفاوتات والاستبعاد التي كتبت على أغلبية كبيرة من سكان كوكبنا.

لا توجد بدائل. فالمسؤولون عن هذا الوضع، أي البلدان الصناعية وبصفة خاصة الدولة الكبرى الوحيدة، يجب أن يتحملوا مسؤولياتهم. ولا يمكن المضي في إهدار ثروات خيالية بينما ملايين البشر يتضورون جوعا أو يقضون نحبهم من جراء أمراض قابلة للشفاء منها. وليس من الممكن الاستمرار في تلوّث الهواء وتسميم المحيطات، مما يدمر ظروف المعيشة للأجيال المقبلة. فلن تسمح الشعوب، بل لن يسمح الكوكب ذاته بذلك دون حدوث اضطرابات اجتماعية كبرى وكوارث طبيعية بالغة الخطورة.

أما أشد وأخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين فهي حروب الغزو والعدوان على البلدان واحتلالها بصورة غير قانونية، والتدخل العسكري وقصف المدنيين الأبرياء، وسباق التسلح المحموم، ونهب واغتصاب الموارد الطبيعية للعالم الثالث، والهجوم الاستعماري الرامي لسحق مقاومة الشعوب المدافعة عن حقوقها.

وأما المفاهيم من قبيل الحد من السيادة، وشن الحرب الوقائية، وتغيير النظم، فهي تعبيرات عن الرغبة في تشويه استقلال بلداننا. ويعمل ما يطلق عليه الحرب على الإرهاب وما يُدعى من تعزيز الحريات بمثابة ذرائع للعدوان والاحتلال

يدا بيد، ستتغلب البشرية على جميع الصعوبات وستحقق مستقبلا أفضل وأكثر إشراقا.

إن الصين، بوصفها بلدا ناميا رئيسيا ومسؤولا، على استعداد للعمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لتعزيز التعاون وتشاطر الفرص والتصدي للتحديات والإسهام في التنمية المتواءمة والمستدامة للعالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد وين جيا باو، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، من المنصة.

خطاب السيد خوسيه رامون ماشادو فنتورا، النائب الأول لرئيس جمهورية كوبا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب النائب الأول لرئيس مجلس الدولة والوزراء في جمهورية كوبا.

اصطحب السيد خوسيه رامون ماشادو فنتورا، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة والوزراء في جمهورية كوبا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد خوسيه رامون ماشادو فنتورا، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة والوزراء في جمهورية كوبا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ماشادو فنتورا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود باسم كوبا أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة.

والإهدار، والمضاربة من قبل عدد قليل من البلدان في الشمال الصناعي، هي التي تعد مسؤولة عن أزمة الغذاء العالمي. فهي التي فرضت تحرير التجارة ووصفات مالية للتعديل الهيكلي على البلدان النامية وتسببت في دمار كثير من صغار المنتجين؛ وحرمت، وفي بعض الحالات دمرت، التنمية الزراعية الوليدة في بلدان الجنوب، محولة إياها إلى مستوردة خالصة للأغذية.

وتلك البلدان هي التي تواصل تقديم الدعم الشائنة لمزارعيها بينما تفرض قواعدا على التجارة الدولية. فهي تحدد الأسعار وتحتكر التكنولوجيات وتفرض الشهادات غير العادلة وتتلاعب بقنوات التوزيع والمصادر المالية والتجارة. وهي تتحكم في النقل والبحث العلمي والمجمعات الجينية وإنتاج الأسمدة والمبيدات الحشرية.

ولم نأت إلى هنا لكي نشكو. لقد حضرنا باسم حركة بلدان عدم الانحياز لندعم وندافع عن مطالب بلايين البشر الذين يطلبون العدل والاحترام لحقوقهم. وليست الصيغة لذلك صعبة؛ كما أنها لا تتطلب تضحيات كبيرة. فكل المطلوب هو الإرادة السياسية الضرورية، وقد أقل من الأنانية والفهم الموضوعي لأننا إذا لم نتصرف اليوم، يمكن أن تكون العواقب كارثية وأن تؤثر أيضا على الأغنياء والأقوياء. ولهذا السبب تدعو كوبا مرة ثانية باسم بلدان حركة عدم الانحياز حكومات البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها. ونحثها بصفة خاصة على القيام بما يلي.

ينبغي أن تضع حدا لحروب الاحتلال ونهب موارد بلدان العالم الثالث، وأن تحرر على الأقل جزءا من ملايين إنفاقها العسكري حتى يمكن تخصيص تلك الموارد لتقديم المساعدة الدولية لصالح التنمية المستدامة.

ونحثها على إلغاء ديون البلدان النامية، التي تم تسديدها بالفعل أكثر من مرة. وهذا من شأنه إطلاق موارد

العسكري والتعذيب والاحتجاز التعسفي وحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير وفرض عمليات الحصار غير العادلة والجزاءات الأحادية، وفرض نماذج سياسية واقتصادية واجتماعية تيسر السيطرة الاستعمارية في ازدياد صارخ لتاريخ الشعوب وثقافتها وإرادتها السيادية.

وتتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء يوميا. وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية ذاتها، وهي متواضعة للغاية، حلما يتعذر تحقيقه على الغالبية العظمى. وفي حين ينفق مبلغ تريليون دولار على التسليح في أرجاء العالم، يتعرض ما يزيد على ٨٥٠ مليون إنسان للمجاعة، ويفتقر ١,١ بليوناً إلى إمكانات الحصول على مياه الشرب، ويفتقر ٢,٦ بليوناً إلى خدمات الصرف الصحي، ويعاني أكثر من ٨٠٠ مليون من الأمية. ويفتقر أكثر من ٦٤٠ مليون طفل إلى الإسكان اللائق، ولا يذهب ١١٥ مليوناً إلى المدرسة الابتدائية ويتوفى ١٠ ملايين قبل بلوغهم سن الخامسة، وفي معظم الحالات من جراء أمراض يمكن شفاؤها.

وتعاني المجتمعات السكانية في الجنوب بتواتر متزايد من الكوارث الطبيعية، التي ساءت عواقبها بفعل تغير المناخ. ومن الأمثلة على ذلك هايتي وجامايكا وكوبا وبلدان منطقة البحر الكاريبي الأخرى. ونحن نوجه نداء خاصا بالتضامن مع شعب هايتي الشقيق في حالته المأساوية.

وقد نجم الارتفاع في أسعار النفط عن الاستهلاك غير المنطقي وحدة أنشطة المضاربات والمغامرات العسكرية. وأدى البحث اليائس عن مصادر جديدة للطاقة إلى دفع الاستراتيجية الإجرامية بقيادة حكومة الولايات المتحدة لتحويل الحبوب والغلال إلى وقود.

والحالة في طريقها إلى أن تتجاوز طاقة احتمال الكثير من بلدان حركة عدم الانحياز. فما برحت دولنا تعاني وسوف تضطر إلى الاستمرار في معاناة نتائج انعدام المنطق،

والأمر الأكثر إلحاحا اليوم أكثر من أي وقت مضى يتمثل في إقامة نظام دولي يتسم بالديمقراطية والإنصاف، ونظام تجاري عادل وشفاف يمكن فيه لجميع الدول، في سيادة، أن تشارك في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليها.

ونؤمن إيمانا راسخا بإمكانية التضامن بين الشعوب والحكومات. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أثبت البديل البوليفاري للأمريكتين والنقط الكاريبي أن ذلك الأمر ممكن.

وما انفكت حركة عدم الانحياز مخلصا لمبادئها التأسيسية. فنحن ندعم قضية الشعب الفلسطيني وحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره في دولة مستقلة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. وندعم قضية الشعوب الأخرى التي تتعرض لسيادتها وسلامتها الإقليمية للتهديد، مثل شعبي فترويليا وبوليفيا، ونؤيد حق بورتوريكو في الاستقلال.

وندين فرض التدابير القسرية الأحادية انتهاكا للقانون الدولي، والمحاولات الرامية إلى إقامة نموذج وحيد للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ونرفض تلك الممارسة السلبية بإصدار شهادات الأهلية للبلدان التي تتبع أنماط الدول القوية ومصالحها. ونعارض بشدة التضييق السياسي والكييل بمكيايلين في ما يتعلق بحقوق الإنسان، كما نعارض فرض القرارات ذات الدوافع السياسية بصورة انتقائية على البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

ويتيح إنشاء مجلس حقوق الإنسان الفرصة للبدء بعهد جديد في النهوض بحقوق الإنسان كافة وحمايتها للجميع، استنادا إلى التعاون الدولي والحوار البناء. إن أولئك الذين تسببوا في زوال اللجنة السابقة لحقوق الإنسان يحاولون الآن إقصاء المجلس لأنهم لم يتمكنوا من تسخيرها لخدمة مصالحهم الخاصة. ويرفضون المشاركة في أعماله بغية

إضافية يمكن أن تخصص للتنمية الاقتصادية والبرامج الاجتماعية.

وينبغي أن تفي دون شروط بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، حتى يمكن لبلدان الجنوب أن تستخدم تلك الموارد في أولوياتها الوطنية. كما ينبغي أن تشجع إمكانيات حصول البلدان الفقيرة على تمويلات جديدة كبيرة.

ونحثها على تخصيص ربع الأموال المهدرة في كل عام على الإعلانات التجارية لإنتاج الغذاء، الأمر الذي يوفر مبلغا إضافيا يقارب ٢٥٠ مليون دولار لمكافحة الجوع وسوء التغذية.

وينبغي أن تخصص للتنمية الزراعية في الجنوب الأموال الجاري استخدامها في الدعم الزراعي بالشمال. وهكذا يكون تحت تصرف بلداننا ما يقرب من بليون دولار يوميا للاستثمار في إنتاج الغذاء.

ونحثها على الامتثال للالتزامات المحددة في بروتوكول كيوتو وتحديد أهداف أكثر طموحا للحد من الانبعاثات بحلول عام ٢٠١٢، دون السعي لزيادة القيود المفروضة على البلدان التي لا تصدر عنها، حتى الآن، سوى مستويات انبعاث للشخص الواحد تقل كثيرا عنها في بلدان الشمال.

وينبغي أن تعزز سبل حصول بلدان العالم الثالث على التكنولوجيا وأن تقدم الدعم لتدريب مواردها البشرية. واليوم، ومن جهة أخرى، يتعرض الموظفون الأكفاء من بلدان الجنوب للمنافسة غير العادلة والحوافز الناجمة عن السياسات التمييزية والانتقائية في مجال الهجرة التي تنفذها الولايات المتحدة وأوروبا.

موقف حكومة الولايات المتحدة، التي لا تزال تطبق الحصار بلا رحمة.

إن كوبا لم تطلب أي هدايا من حكومة الولايات المتحدة. وهي لم تطلب، المرة بعد الأخرى، سوى أن يُسمح لها بأن تشتري من الولايات المتحدة المواد التي لا غنى عنها لإعادة بناء المنازل وشبكة الطاقة الكهربائية، وأن يؤذن للشركات الأمريكية بأن تمنح كوبا قروضا تجارية خاصة لشراء المواد الغذائية. وكان الجواب سلبيا، وواكبته محاولة للتلاعب بالمعلومات بحيث تبدو حكومة الولايات المتحدة حريصة على رفاه الشعب الكوبي، بينما يُنظر إلى كوبا على أنها ترفض عرض الولايات المتحدة.

وإذا كانت الولايات المتحدة مهتمة حقا بالشعب الكوبي، فإن السلوك الأخلاقي الوحيد سيكون رفع الحصار المفروض على كوبا طيلة خمسة عقود، في انتهاك لأبسط قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولتلك السياسية غير الرشيدة هدف واضح: تدمير عملية التغيير الثوري العميق التي يقوم بها الشعب الكوبي منذ عام ١٩٥٩- وبعبارة أخرى، هضم حقه في تقرير مصيره، وانتزاع حريته وإنجازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإرجاعه إلى وضعية الاستعمار الجديد السابقة.

وتحاول إدارة بوش أن تبرر تكتيف سياستها ضد كوبا من خلال اللجوء مرة أخرى إلى الغش والتدليس، وما يصاحبها من استهزاء ونفاق. ويقدم إصرارها على السيطرة على كوبا وإعادة استعمارها كما لو أنه مجرد مسعى لتحرير كوبا وإرساء الديمقراطية فيها.

ومن غير المتواطئين مع حكومة الولايات المتحدة يعترف بأن لها أي سلطة في هذا العالم في ما يتعلق بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ أي سلطة يمكن أن تدعيها حكومة من هذا القبيل تطارد المهاجرين غير القانونيين

التهرب من التدقيق الذي يجريه المجتمع الدولي في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل. ولا ترهق مشروعية المجلس بتصوير الإمبراطورية لعمليها، بل بقدرتها على الاضطلاع بولايتها مع الامتثال الصارم لمبادئ الشمول والموضوعية والحياد وعدم الانتقائية في التعامل مع مسائل حقوق الانسان.

وستواصل حركة عدم الإنحياز الدفاع عن مصالح العالم الثالث وتعزيز بناء عالم يتسم بقدر أكبر من العدالة والديمقراطية والتضامن.

واضطرت كوبا إلى دفع ثمن غال جدا بسبب الدفاع عن استقلالها وسيادتها. فقد صمد الشعب الكوبي البطل في وجه أطول وأشرس حصار في التاريخ، فرضته أقوى دولة في العالم. وعلى الرغم من أن هذه الجمعية اتخذت مرارا وتكرارا موقفا قويا يؤيد إنهاء سياسة الإبادة تلك، فإن حكومة الولايات المتحدة لم تقتصر على تجاهل إرادة المجتمع الدولي فحسب، بل، وفي استخفاف صارخ بها، كثفت حربها الاقتصادية على كوبا بصورة تدريجية. ولم يسبق أن تسلحت سياسة خارجية ضد بلد ما بمثل هذه الترسانة الواسعة والمعقدة من تدابير العدوان في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدبلوماسية والعسكرية والنفسية والإيديولوجية.

وقد تعرّضت كوبا للتو لإعصاريين قويين، دمرا زراعتها، وأحدثا أضرارا بالغة بجزء من بنيتها التحتية، وألحقا الضرر أو الخراب بأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ منزل. وسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن حكومة كوبا وشعبها، لأتقدم بالشكر إلى جميع البلدان والمنظمات والأشخاص الذين أسهموا على نحو صادق ومخلص، بطريقة أو بأخرى، في جهود إعادة الإعمار التي بذلها بلدي. ويتناقض ذلك مع

جمهورية كوبا ذات البطولة والداعمة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد خوسيه رامون ماتشادو بنتورا،
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة والوزراء في
جمهورية كوبا من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم
الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أذكر الأعضاء بأن
الجلسة الافتتاحية للحدث الرفيع المستوى بشأن الأهداف
الإنمائية للألفية ستُعقد غدا في قاعة الجمعية العامة، من
الساعة ٨/٤٥ إلى الساعة ١٠/٠٠. وبعد ذلك مباشرة،
تستأنف المناقشة العامة في هذه القاعة الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.

وتعاملهم بوحشية على حدودها الجنوبية، وتضفي طابعا
قانونيا على استخدام التعذيب، وتبقي في معسكرات
الاعتقال - مثل المعسكر الذي أقيم على الأرض التي تحتلها
بصورة غير مشروعة القاعدة التابعة للولايات المتحدة في
غوانتانامو - أشخاصا لم تثبت إدانتهم ولم توجّه لهم التهم
بارتكاب أي جريمة؟ وأي احترام تستحقه حكومة تعدي
على سيادة الدول الأخرى تحت ذريعة مكافحة الإرهاب،
بينما تضمن للإرهابيين المناوئين لكوبا الإفلات من العقاب؟
فأي شكل من أشكال العدالة يمكن أن تعززه إدارة تُبقي في
السجن، بصورة غير قانونية، خمسة وطنيين كوبيين كانوا
يسعون فحسب إلى الحصول على معلومات لإبطال أعمال
الجماعات الإرهابية التي تعمل ضد كوبا انطلاقا من
الولايات المتحدة؟

وتقدر كوبا التضامن الذي تلقاه من الجمعية العامة
في كفاحها ضد الحصار والعدوان اللذين اضطرت إلى
مواجهتهما على مدى خمسة عقود تقريبا. وتعيد كوبا
التأكيد على قرارها الثابت بالدفاع عن سيادتها واستقلالها.
وتعرب كوبا مجددا عن عزمها على مواصلة الكفاح من أجل
بناء عالم أفضل، تُحترم فيه حقوق جميع الشعوب في العدالة
والتنمية، وذلك جنبا إلى جنب مع أعضاء حركة
عدم الانحياز.

وفي الختام، أود أن أذكر بكلمات القائد الأعلى
للثورة الكوبية، الرفيق فيديل كاسترو روث:

”بناء عالم خال من الجوع أمر ممكن ...
وبناء عالم عادل أمر ممكن. وبناء عالم جديد،
يستحقه الجنس البشري عن جدارة، أمر ممكن
وسيتحقق“.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود
أن أشكر النائب الأول لرئيس مجلس الدولة والوزراء في